المنصة الاقتصادية

www.economyzone.net

العدد التاسع
الأحد 02 أغسطس 2026
19 صفر 1448 هـ

ملف خاص

الوليد بن طلال يشتري الخوف في لوسيد

النقل والغذاء يقودان ارتفاع التضخم في البحرين إلى 2.3%

بنوك الخليج تبقي على أسعار الفائدة عقب قرار الاحتياطي الفيدرالي الأميركي

أمانة للرعاية الصحية – البحرين تتجاوز 100 مريض خلال أقل من عام

أرباح بنك البحرين والكويت ترتفع إلى 42.5 مليون دينار في النصف الأول

خسائر «سابك» تتراجع إلى 833 مليون ريال في الربع الثاني

خالد أبو أحمد يكتب عن "المنصة الاقتصادية"

حين تصنع المهنية الثقة..
وتتحول الفكرة إلى منصة مؤثرة

مع صدور العدد الجديدة من **المنصة الاقتصادية**، تتأكد قناعة ترسخت لدينا منذ اليوم الأول، بأن الإعلام الاقتصادي لم يعد خيارًا، بل **ضرورة** تفرضها سرعة التحولات الاقتصادية، وحجم الفرص الاستثمارية، وتزايد الحاجة إلى **محتوى مهني موثوق** يقرأ الأحداث بعمق، ويقدمها للقارئ بلغة واضحة ودقيقة.

وخلال فترة وجيزة من انطلاقها، استطاعت **المنصة الاقتصادية** أن تحجز لنفسها مكانًا في المشهد الإعلامي، وأن تحظى بثقة متنامية من المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية والمصرفية، والجهات المنظمة للمؤتمرات والفعاليات الاقتصادية، التي وجدت فيها **شريكًا إعلاميًا مهنيًا** قادرًا على إيصال رسائلها الاقتصادية باحترافية ومصداقية.

ولعل ما يدعو إلى الاعتزاز، ما حظيت به المنصة من إشادات إعلامية على المستويين المحلي والإقليمي، كان أحدثها التقرير الذي نشره الزميل **خالد أبو أحمد** رئيس تحرير موقع **تقرير البحرين**، والذي تناول تجربة المنصة بوصفها مبادرة إعلامية بحرينية نجحت في سد **فراغ الإعلام الاقتصادي المتخصص**، وأكد أنها استطاعت، خلال فترة زمنية قصيرة، أن تؤسس حضورًا مهنيًا منتظمًا يعكس جودة المحتوى واستمرارية الإصدار. وهي شهادة نعتز بها، ونعتبرها مسؤولية إضافية لمواصلة الالتزام **بالمعايير المهنية** التي انطلقت منها المنصة منذ يومها الأول.

لقد كان رهاننا منذ البداية واضحًا؛ تقديم **إعلام اقتصادي يعتمد على المصداقية، والدقة، والسرعة، والتحليل، والحياد المهني**، بعيدًا عن الإثارة، وقريبًا من احتياجات المستثمر، ورجل الأعمال، وصانع القرار، وكل قارئ يبحث عن المعلومة الاقتصادية الموثوقة. واليوم، فإن الثقة التي نلمسها من قرائنا وشركائنا تؤكد أن هذا النهج كان الخيار الصحيح، وأن **الجودة** تظل الطريق الأقصر إلى بناء **المصداقية والاستدامة**.

وبين أخبار البحرين، وتحولات الخليج، والاقتصاد العالمي، نواصل في **المنصة الاقتصادية** أداء رسالتنا، واضعين نصب أعيننا أن تكون كل مادة ننشرها إضافة حقيقية للقارئ، وأن يبقى **المحتوى المهني** هو **هويتنا**، **والثقة** هي **رأسمالنا** الأكبر.

موسى عساف

نواصل في المنصة الاقتصادية أداء رسالتنا، واضعين نصب أعيننا أن يبقى المحتوى المهني هو هويتنا، والثقة هي رأسمالنا الأكبر

economyzone

YouTube
economyzonechanal

news@economyzone.net
+973 3662 2618

في هذا العدد..

5 ملف العدد

- **تقرير خاص: الوليد بن طلال**
- «صائد القيعان».. يراهن على مستقبل السيارات الكهربائية السعودية

12 أخبـــار

- "المنصة الاقتصادية".. صوت إعلامي يملأ فراغ التغطية المتخصصة
- النقل والغذاء يقودان ارتفاع التضخم في البحرين 2.3% خلال يونيو
- البحرين تتعاون مع «إينرايد» لدراسة الشاحنات الكهربائية وذاتية القيادة
- بورصة البحرين تعزز التكامل الخليجي بزيارة استراتيجية إلى بورصة مسقط
- غرفة البحرين تنجز أكثر من 50 ألف معاملة خلال النصف الأول
- مجلس المناقصات يؤهل 1,571 موظفًا من 67 جهة حكومية

20 أسواق المال

- بنوك الخليج تبقي أسعار الفائدة دون تغيير
- مجموعة البنك العربي تحقق أرباحا 570.9 مليون دولار في النصف الأول
- أرباح بنك البحرين والكويت ترتفع إلى 42.5 مليون دينار في النصف الأول
- "البحرين الوطني" و"بنفت" يتعاونان لتطوير حلول مالية رقمية
- «BIBF» و«BKIC» يطلقان هاكاثون للذكاء الاصطناعي في قطاع التأمين
- تسهيلات البحرين تسجل 1.2 مليون دينار أرباحًا في النصف الأول
- أرباح البنوك السعودية تسجل مستوى قياسياً عند 24.9 مليار ريال
- صندوق النقد الدولي يتوقع نمو الاقتصاد السعودي 5.5% في 2027
- ارتفاع السيولة المحلية في عُمان إلى 28.6 مليار ريال

35 خدمات

- أمانة للرعاية الصحية – البحرين تتجاوز 100 مريض خلال أقل من عام
- "أماكن" تعلن تحقيق 465 ألف دينار أرباحًا نصف سنوية
- «سال السعودية» تحقق 191.4 مليون ريال أرباحاً في الربع الثاني

38 عقارات

- بنك الإسكان يطرح فرصًا استثمارية في العقارات التراثية بالمحرق
- "التنظيم العقاري" تطور خدمة البيانات والمؤشرات العقارية
- عقارات السيف تحقق 1.9 مليون دينار أرباحًا في النصف الأول

31 تكنولوجيا | **41 سياحة وسفر** | **43 نفط وغاز**

44 اتصالات | **45 صناعات** | **46 أخبار الشركات**

المنصة الاقتصادية

نقدم أكثر من مجرد نشر الأخبار...

نحن نبني صورة إعلامية احترافية للشركاء من خلال:

- تغطية إعلامية اقتصادية متخصصة.
- سرعة النشر.
- جودة التحرير.
- وصول مباشر للجمهور الاقتصادي.
- محتوى متوافق مع محركات البحث (SEO).
- إنتاج عربي وملخص بإنجليزي.
- توزيع عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي.
- تصميمات احترافية للمنصات الرقمية.
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة المحتوى.

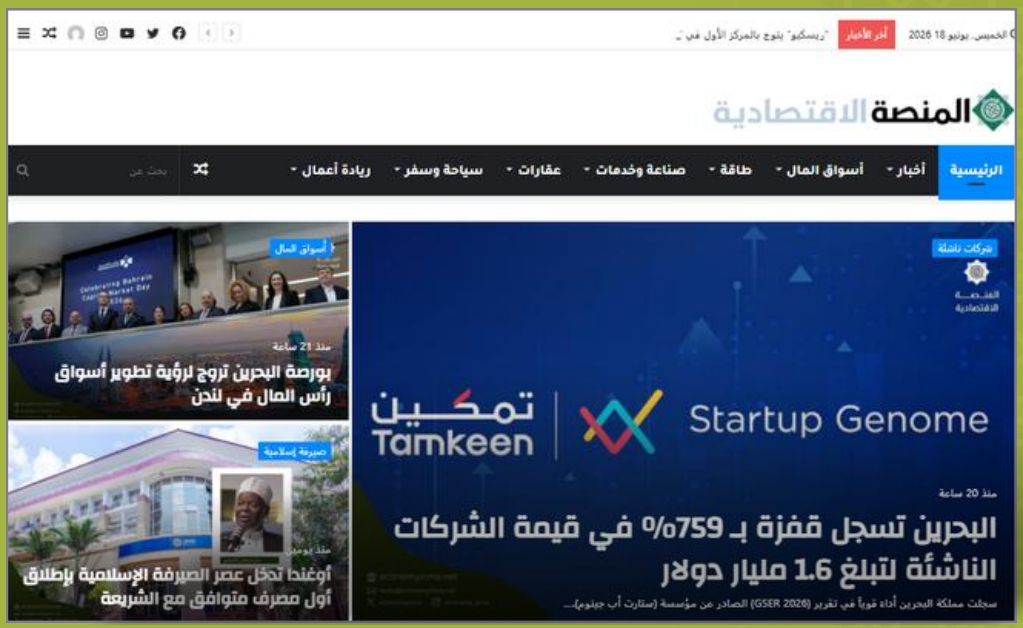

«صائد القيعان» يراهن على مستقبل السيارات الكهربائية السعودية

خاص - المنصة الاقتصادية / كتب: موسى عساف

لم يكن اختيار الأمير الوليد بن طلال توقيت دخوله إلى شركة "لوسيد" تفصيلًا عابرًا في الصفقة. فالمستثمر السعودي الذي بنى جانبًا مهمًا من شهرته على شراء الأصول عندما تتراجع الثقة بها، اختار مجددًا لحظة تسيطر فيها المخاوف على السوق، وتتزايد فيها الشائعات، وتتراجع فيها التقييمات إلى مستويات ربما لا تعكس، من وجهة نظره، القيمة المستقبلية للشركة.

وبينما كان سهم شركة السيارات الكهربائية يواجه واحدة من أقسى موجات البيع في تاريخه، وتدور التكهنات حول مستقبلها المالي، كشف إفصاح تنظيمي أميركي عن امتلاك الأمير الوليد بن طلال نحو 5% من أسهم «لوسيد»، بما يعادل قرابة 19.5 مليون سهم. وبلغت القيمة السوقية للحصة نحو 126.8 مليون دولار استنادًا إلى سعر الإغلاق السابق للإعلان، قبل أن يقفز السهم بأكثر من 21% في جلسة التداول التالية.

الصفقة تعيد إلى الواجهة الوصف الذي ارتبط طويلًا بأسلوب الأمير الوليد الاستثماري "صائد القيعان"؛ المستثمر الذي لا ينتظر عودة الثقة إلى الأصل، بل يشتري عندما تكون الثقة في أدنى مستوياتها، واضعًا رهانه على قدرة الشركة أو القطاع على تجاوز الأزمة واستعادة قيمته على المدى الطويل.

لكن الاستثمار في "لوسيد" يحمل هذه المرة بعدًا مختلفًا. فهو لا يأتي فقط ضمن محفظة فردية تبحث عن عائد رأسمالي، بل يتقاطع مع مشروع اقتصادي وصناعي تتبناه المملكة العربية السعودية لبناء قطاع متكامل للسيارات الكهربائية، يمتد من الاستثمار في الشركات والتصنيع المحلي إلى البنية التحتية للشحن وتطوير سلاسل التوريد.

الشراء حين يبيع الآخرون

تعتمد استراتيجية "شراء القاع" على البحث عن شركات تمتلك أصولًا أو علامات تجارية أو قدرات تشغيلية قوية، لكنها تمر بأزمة مالية أو ضغوط مؤقتة تدفع الأسواق إلى تخفيض قيمتها بصورة حادة.

وفي حالة الأمير الوليد بن طلال، لا تبدأ هذه المدرسة الاستثمارية من "لوسيد". فقد ارتبط اسمه منذ الثمانينيات بالاستحواذ على البنك السعودي التجاري المتحد وهو يمر بمرحلة صعبة، قبل إعادة هيكلته ودخوله لاحقًا في سلسلة اندماجات مصرفية أسهمت في بناء أحد أكبر الكيانات المصرفية السعودية. كما اكتسب شهرته الدولية حين رفع استثماره في "سيتي كورب" مطلع التسعينيات، في وقت كان البنك الأميركي يعاني خسائر عقارية وضغوطًا على رأس المال وانهيارًا في سعر السهم.

كان ذلك الاستثمار بمثابة اختبار مبكر لفلسفته: شركة كبيرة، أزمة عميقة، قيمة سوقية متراجعة، لكن أصولًا وعلامة تجارية وشبكة أعمال يصعب تكرارها. لم يكن الرهان خاليًا من المخاطر، لكنه تحول لاحقًا إلى واحدة من أشهر الصفقات في مسيرته الاستثمارية.

وامتد هذا النهج إلى شركات عالمية في قطاعات الفنادق والإعلام والتقنية، من بينها استثمارات مبكرة في شركات مثل تويتر سابقًا و"سناب"، إلى جانب حصص في علامات تجارية عالمية واجه بعضها فترات من التراجع وإعادة الهيكلة.

ومن هنا، يبدو الاستثمار في "لوسيد" امتدادًا طبيعيًا لهذا النهج: الشراء في لحظة لا تتحدث فيها السوق عن التكنولوجيا الفائقة أو التصميم الفاخر أو مستقبل النقل المستدام، بل عن الخسائر والسيولة والتكاليف واحتمالات التعثر

> حصة 5% تعيد إلى الأذهان رهاناته التاريخية على البنوك والشركات المتعثرة

بين شائعات الإفلاس وقفزة السهم

جاء إفصاح الأمير الوليد بعد أسابيع مضطربة للشركة الأميركية، شهد خلالها سهم "لوسيد" هبوطًا حادًا وسط تداول تقارير عن احتمال تحولها إلى شركة خاصة أو التقدم بطلب للحماية من الإفلاس.

ونفت الشركة تلك التقارير، مؤكدة أنها لم تشكل لجنة خاصة لدراسة الإفلاس أو الشطب من البورصة، وأن استعانتها بشركة AlixPartners الاستشارية ترتبط بتحسين التنفيذ والكفاءة التشغيلية، لا بإدارة إجراءات إفلاس.

ومع ذلك، كانت المخاوف قد تركت أثرها على السهم، الذي فقد نحو 97% من قيمته منذ الإدراج العام، في ظل استمرار الشركة في تسجيل خسائر وصعوبة الوصول إلى الربحية، رغم ما تمتلكه من تقنيات متقدمة ومنتجات منافسة في فئة السيارات الكهربائية الفاخرة.

وفي الربع الأول من عام 2026، سجلت "لوسيد" إيرادات بلغت 282.5 مليون دولار، بنمو سنوي بلغ 20%، بعد إنتاج 5,500 مركبة وتسليم 3,093 مركبة. غير أن صافي الخسارة العائدة إلى المساهمين العاديين اتسع إلى نحو 1.13 مليار دولار، بما يوضح حجم الفجوة بين نمو الإنتاج والوصول إلى نموذج مالي مستدام.

وهنا تكمن معادلة الرهان؛ "لوسيد" ليست شركة بلا منتج أو تقنية أو داعمين، لكنها شركة تحتاج إلى زيادة الإنتاج، وخفض تكلفة المركبة، وتسريع التسليم، وتحسين استغلال مصانعها، والوصول إلى حجم تشغيلي يسمح لها بتقليص استنزاف السيولة.

لذلك فإن ارتفاع السهم عقب الكشف عن حصة الأمير الوليد لا يعني أن التحديات انتهت، لكنه يعكس كيف يمكن لدخول مستثمر معروف بالرهانات طويلة الأجل أن يغير المزاج السوقي، ولو بصورة مؤقتة، ويمنح المستثمرين إشارة إلى أن التقييم المنخفض قد جذب رؤوس أموال جديدة.

رهان شخصي داخل مشروع سعودي أكبر

لا يمكن قراءة حصة الأمير الوليد في "لوسيد" بمعزل عن الدور الذي يؤديه صندوق الاستثمارات العامة السعودي في الشركة.

فالصندوق دخل إلى "لوسيد" منذ عام 2018 باستثمار تجاوز مليار دولار، بهدف دعم تطوير مركباتها وإطلاقها التجاري، ضمن استراتيجية للاستثمار في صناعات المستقبل وتعزيز التنويع الاقتصادي في المملكة.

ومنذ ذلك الحين، تحول الصندوق، من خلال شركة "أيار" التابعة له، إلى المساهم المسيطر في "لوسيد". كما واصل دعم الشركة عبر جولات تمويل متعددة، من بينها اتفاق في أبريل 2026 لاستثمار 550 مليون دولار في أسهم ممتازة قابلة للتحويل، ضمن حزمة تمويل أوسع بلغت نحو 1.05 مليار دولار بمشاركة مستثمرين آخرين.

بهذا المعنى، يدخل الأمير الوليد إلى شركة ترتبط أصلًا بأحد أبرز المشاريع الاستثمارية والصناعية للمملكة. وبينما يمثل صندوق الاستثمارات العامة المساهم الاستراتيجي الأكبر، تضيف حصة الأمير الوليد طبقة جديدة من الثقة الاستثمارية السعودية في الشركة، وإن كانت مستقلة عن ملكية الصندوق وقراراته.

ويعكس التقاء الاستثمارين رؤية مشتركة إلى حد بعيد؛ أن مستقبل صناعة السيارات لا يتوقف عند الشركات التقليدية، وأن السيارات الكهربائية والبرمجيات والبطاريات وأنظمة القيادة الذكية ستعيد تشكيل واحدة من أكبر الصناعات العالمية خلال العقود المقبلة.

من امتلاك الأسهم إلى توطين الصناعة

الاهتمام السعودي بـ "لوسيد" لا يقتصر على ارتفاع أو انخفاض سهم مدرج في "ناسداك"، فالمملكة تسعى إلى تحويل استثماراتها في شركات السيارات إلى قاعدة صناعية محلية قادرة على إنتاج المركبات وتطوير المكونات وخلق الوظائف وبناء المعرفة التقنية.

وفي سبتمبر 2023، افتتحت "لوسيد" في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية أول منشأة لتصنيع السيارات في السعودية، وهي أيضًا أول مصنع دولي للشركة خارج الولايات المتحدة. وبدأت المنشأة بطاقة أولية تقدر بنحو 5 آلاف مركبة سنويًا عبر تجميع السيارات شبه المفككة، مع خطط لرفع القدرة الإنتاجية مستقبلًا إلى نحو 155 ألف مركبة سنويًا عند اكتمال التوسع.

ويضع هذا المصنع "لوسيد" داخل مشروع صناعي أوسع يتمثل في تجمع الملك سلمان لصناعة السيارات بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية، والذي يضم إلى جانب "لوسيد" شركة "سير"، أول علامة سعودية متخصصة في السيارات الكهربائية، ومشروعات مشتركة مع شركات عالمية مثل "هيونداي" و"بيريللي".

ويتوقع صندوق الاستثمارات العامة أن تسهم الشركات العاملة في التجمع بنحو 92 مليار ريال سعودي تراكميًا في الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2035، إلى جانب خلق وظائف مباشرة وغير مباشرة، وتطوير الموردين المحليين وزيادة الصادرات الصناعية.

وهكذا تتحول "لوسيد" من استثمار مالي في شركة أميركية إلى أداة لبناء صناعة جديدة داخل المملكة، ونقل المعرفة التقنية، وتدريب الكفاءات، وجذب الشركات المتخصصة في البطاريات والإلكترونيات والبرمجيات ومكونات المركبات.

السوق قبل المصنع

ولأن بناء صناعة سيارات كهربائية لا ينجح من دون سوق محلية، عملت السعودية على خلق طلب طويل الأجل يدعم خطط الإنتاج.

فقد وقعت الحكومة السعودية اتفاقًا لشراء ما بين 50 ألفًا و100 ألف سيارة كهربائية من "لوسيد" خلال عشر سنوات، في أحد أكبر التزامات الشراء الحكومي للمركبات الكهربائية، بما يوفر للشركة قاعدة طلب مستقرة ويشجع على توطين عملياتها الصناعية.

وفي موازاة ذلك، أطلق صندوق الاستثمارات العامة، بالشراكة مع الشركة السعودية للكهرباء، شركة البنية التحتية للمركبات الكهربائية، بهدف نشر أكثر من 5 آلاف شاحن سريع في أكثر من ألف موقع داخل المملكة بحلول عام 2030.

ويكشف هذا الترابط عن طبيعة المشروع السعودي؛ الاستثمار في الشركة المصنعة، وإنشاء المصنع، وتطوير العلامة الوطنية، وتوفير الطلب الحكومي، وبناء شبكة الشحن. وهي حلقات تضع أساسًا لمنظومة متكاملة بدل الاكتفاء باستيراد السيارات الجاهزة.

هل اشترى الوليد القاع فعلًا؟

الإجابة لا تزال مبكرة؛ فقفزة سهم "لوسيد" عقب الإفصاح منحت استثمار الأمير الوليد مكاسب ورقية سريعة، لكنها لا تكفي للحكم على نجاح الرهان. فالشركة لا تزال تواجه خسائر مرتفعة، وحاجة مستمرة إلى التمويل، وضغوطًا لرفع الإنتاج وخفض التكاليف، إضافة إلى منافسة شرسة من "تسلا" وشركات السيارات الصينية والمصنعين التقليديين الذين يوسعون عروضهم الكهربائية.

كما أن استثمار "شراء القاع" يحمل دائمًا احتمالًا آخر؛ أن يكون السعر المنخفض انعكاسًا لمشكلة هيكلية، لا مجرد خوف مؤقت، ولهذا لا يقاس نجاح الصفقة بما حققه السهم خلال جلسة أو أسبوع، بل بقدرة "لوسيد" خلال السنوات المقبلة على تحويل التكنولوجيا والطلب والدعم الاستثماري إلى إنتاج واسع وربحية مستدامة.

لكن الأمير الوليد لا يبدو أنه يراهن على الشركة بوصفها سهمًا مضاربيًا فقط. فدخوله يأتي في توقيت تتوسع فيه السعودية في قطاع السيارات، وتتحول فيه "لوسيد" إلى جزء من بنية صناعية وطنية تتجاوز حدود ميزانية الشركة الفصلية.

حين يلتقي الاستثمار الفردي بالتحول الوطني

تكشف قصة "لوسيد" عن مستويين من الرهان السعودي. الأول رهان استثماري شخصي يقوده الأمير الوليد بن طلال، يقوم على شراء أصل تراجعت قيمته بشدة، لكنه ما زال يمتلك تقنية وعلامة تجارية وإمكانات للنمو. أما الثاني فهو رهان وطني طويل الأجل يقوده صندوق الاستثمارات العامة، يستهدف بناء صناعة سيارات كهربائية محلية، وجذب التكنولوجيا، وتوطين الإنتاج، وخلق فرص عمل، وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط.

وقد ينجح الرهانان معًا، وقد يواجهان سنوات إضافية من التقلب والخسائر قبل الوصول إلى النتائج المرجوة. غير أن المؤكد أن دخول الأمير الوليد إلى "لوسيد" لم يكن مجرد شراء 5% من شركة متعثرة، بل انضمام مستثمر اشتهر بشراء الخوف إلى مشروع سعودي يرى في السيارة الكهربائية أكثر من وسيلة نقل: يراها صناعة جديدة، وسلسلة قيمة، وفرصة لوضع المملكة على خريطة التحول العالمي في قطاع السيارات.

وفي النهاية، تظل فلسفة "صائد القيعان" بسيطة في ظاهرها وصعبة في تطبيقها؛ لا تبحث عن الشركة التي يحبها الجميع، بل عن الشركة التي فقد السوق ثقته بها، ثم اسأل ما إذا كانت الأزمة قد دمرت قيمتها فعلًا... أم أخفتها مؤقتًا.

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الإعلام والاتصال المؤسسي، وما يرافقها من توسع في استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، تبرز أهمية الاستثمار في تطوير مهارات الكوادر الإعلامية وتمكينها من أدوات العمل الحديثة التي تسهم في تعزيز كفاءة الأداء وجودة المخرجات الإعلامية.

برنامج الإعلام المؤسسي الحديث وإدارة الاتصال الرقمي

- مهارات كتابة الأخبار والبيانات الصحافية والتحقق من المعلومات
- توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي
- إدارة منصات التواصل الاجتماعي وتعزيز التفاعل وبناء الصورة الذهنية

للاستفسار ولمزيد من المعلومات: ميم عين ميديا

هاتف 36622618 - 33305244 - البريد الالكتروني memainpr@gmail.com

أعد الزميل خالد أبو أحمد، رئيس تحرير موقع "تقرير البحرين»، تقريراً حول تجربة المنصة الاقتصادية منذ انطلاقها، وما حققته خلال فترة وجيزة من حضور وانتظام في الإصدار وتفاعل مع المؤسسات والقراء.
ويكتسب هذا التناول أهمية خاصة لأنه يقدم قراءة خارجية لمسار المنصة ورسالتها في سد جانب من الفراغ القائم في التغطية الاقتصادية المتخصصة، وإبراز الحراك المالي والاستثماري والتنموي في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي.
وفي الوقت الذي نعتز فيه بهذه الإشادة المهنية، من زميل وصحفي مخضرم مثل الزميل خالد أبو أحمد، فإننا نعدها مسؤولية إضافية لمواصلة العمل بالدقة والمصداقية والسرعة، وتطوير محتوى اقتصادي يواكب مكانة البحرين ودورها المتنامي على الخريطة الاقتصادية الإقليمية والدولية.

"المنصة الاقتصادية".. صوت إعلامي يملأ فراغ التغطية المتخصصة

تقرير البحرين/المنامة/ صدرت في مملكة البحرين مؤخرا مجلة إلكترونية اقتصادية جديدة تحمل اسم (المنصة الاقتصادية) أسسها الزميل الأستاذ موسى عساف لترصد الحراك الاقتصادي في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، عبر أخبار وتقارير صحفية رصينة، وقد نجحت المنصة خلال فترة قصيرة نسبيًا من انطلاقها في أن تبلغ عددها الأسبوعي الثامن، في مؤشر على رسوخ حضورها وانتظام صدورها، بعدما سدّت فراغًا كان قائمًا في المادة الإعلامية ذات الطابع الاقتصادي المتخصص في المملكة.

وتكتسب هذه المبادرة أهميتها من الموقع المتقدم الذي تحتله مملكة البحرين على الخريطة الاقتصادية والمالية للمنطقة والعالم، إذ تحظى المملكة باهتمام إقليمي وعالمي متزايد كونها مركزًا عالميًا رائدًا للصيرفة الإسلامية، إلى جانب استضافتها لأكبر شركات التأمين العالمية والمصارف الإسلامية التي تتخذ من البحرين قاعدة انطلاق لأعمالها في المنطقة، ما يجعل الحاجة إلى إعلام اقتصادي مهني قادر على مواكبة هذا الحراك ونقله إلى المستثمرين وصناع القرار حاجة ملحة تستجيب لها "المنصة الاقتصادية" بمنهجية واضحة منذ انطلاقها من البحرين.

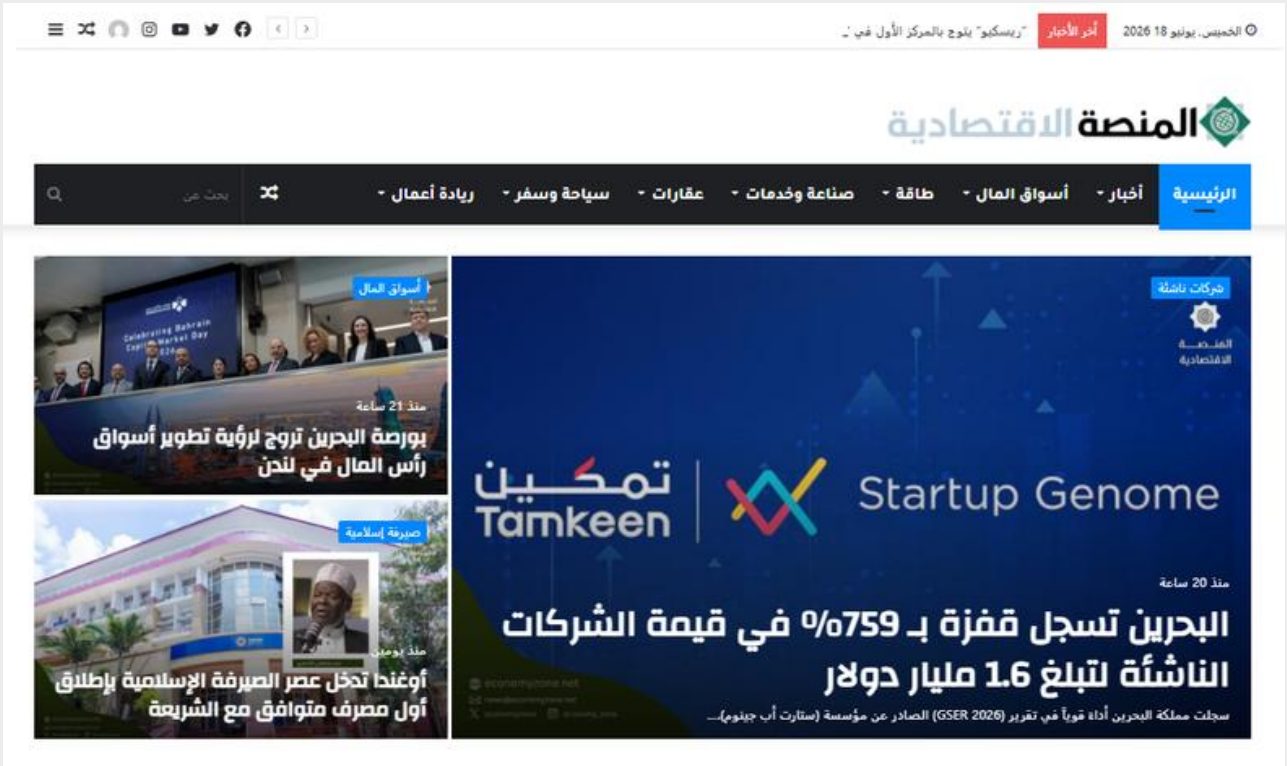

وفي تصريح خاص لـ(تقرير البحرين)، أكد موسى عساف، المؤسس ورئيس تحرير (المنصة الاقتصادية)، أن فكرة إطلاق المنصة جاءت انطلاقًا من ملاحظة وجود فجوة في الإعلام الاقتصادي المتخصص في مملكة البحرين، رغم ما تشهده المملكة من نهضة اقتصادية وتنموية متسارعة، وما تحققه من إنجازات في مجالات الاستثمار، والقطاع المالي، والتجارة، والصناعة، والسياحة، وريادة الأعمال، وقال: "لقد أدركنا أن هذا الحراك الاقتصادي الكبير يحتاج إلى إعلام اقتصادي مهني قادر على مواكبته، وتسليط الضوء على منجزاته، ونقلها إلى المستثمرين، ورجال الأعمال، وصناع القرار، وإلى المجتمع بصورة مبسطة وموثوقة، بما يعزز الوعي الاقتصادي ويدعم مكانة البحرين كمركز اقتصادي ومالي رائد في المنطقة."

وأضاف عساف "أن المنصة الاقتصادية ترتكز في فلسفتها على تقديم محتوى اقتصادي احترافي يواكب التطورات المحلية والإقليمية والعالمية لحظة بلحظة، مع الحرص على أن يكون قريبًا من المتخصص وغير المتخصص على حد سواء، من خلال الأخبار، والتحليلات، والتقارير، والحوارات"، مشيرًا إلى أن المنصة تصدر عددًا أسبوعيًا بصيغة PDF يوثق أبرز الأخبار الاقتصادية التي نشرتها خلال الأسبوع، ليكون مرجعًا إعلاميًا واقتصاديًا يوثق أهم المستجدات والفعاليات، ويتيح للقراء والمهتمين الاطلاع على المشهد الاقتصادي بصورة شاملة ومنظمة.

وأوضح عساف أن المنصة، على الرغم من حداثة انطلاقها من مملكة البحرين، حظيت بتفاعل واسع من مختلف المؤسسات الرسمية والخاصة في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، وتمكنت من إبرام عدد من الشراكات الإعلامية الاستراتيجية مع جهات ومؤسسات اقتصادية، إلى جانب شراكات مع مؤتمرات وفعاليات إقليمية ودولية، من بينها مؤتمر AI-MEDx 2026 في المملكة الأردنية الهاشمية، وغيرها من الفعاليات المتخصصة، وهو ما يعكس الثقة المتنامية التي بدأت المنصة تحظى بها لدى الجهات المنظمة للفعاليات النوعية في المنطقة.

وأكد أن المنصة ستواصل العمل وفق النهج المهني الذي تبنته منذ انطلاقها من البحرين، والقائم على المصداقية، والدقة، والسرعة، والحياد المهني، بما يسهم في الارتقاء بمستوى الإعلام الاقتصادي في مملكة البحرين، وتعزيز حضوره وتأثيره بما يتناسب مع المكانة الاقتصادية التي حققتها المملكة على المستويين الإقليمي والدولي.

وتأتي (المنصة الاقتصادية) في ظل تحولات اقتصادية وتقنية عالمية حيث لم تعد القدرة على المنافسة مرتبطة بحجم الموارد فقط، بل بقدرة الدول على الاستثمار في الإنسان وتبني الابتكار وتعزيز الشراكات النوعية، وهو ما تسعى المنصة إلى ترجمته إعلاميًا منذ انطلاقها في البحرين عبر تغطية اقتصادية متخصصة، وسرعة في النشر، وجودة في التحرير، ووصول مباشر للجمهور الاقتصادي، إلى جانب اعتمادها محتوى متوافقًا مع محركات البحث، وإنتاجًا عربيًا مع ملخصات بالإنجليزية، وتوزيعًا عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي، واستخدامًا لأدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة المحتوى.

وبهذا، تُضيف (المنصة الاقتصادية)، منذ انطلاقها من مملكة البحرين، لبنة جديدة إلى صرح الإعلام الاقتصادي البحريني، وتفتح نافذة إضافية أمام المستثمرين والمهتمين لمتابعة نبض الاقتصاد في البحرين والخليج، في مسار يستحق المتابعة والدعم.

النقل والغذاء يقودان ارتفاع التضخم في البحرين 2.3% خلال يونيو

المنامة - المنصة الاقتصادية

ارتفع معدل التضخم السنوي في مملكة البحرين إلى 2.3% خلال شهر يونيو 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مدفوعاً بارتفاع أسعار النقل والمواصلات، والطعام، والتعليم، في حين حدّت تراجعات أسعار الملابس والسكن من وتيرة الارتفاع، وفق بيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.

وأظهرت البيانات أن قسم النقل والمواصلات سجل أعلى معدل ارتفاع بين المجموعات الرئيسية، بزيادة بلغت 10.6% على أساس سنوي، في ظل استمرار الضغوط على تكاليف النقل.

كما ارتفعت أسعار الطعام والمشروبات غير الكحولية بنسبة 5.8%، تلتها السلع والخدمات المتنوعة بزيادة 3.3%، فيما سجل قطاع التعليم نمواً بنسبة 2.8% مقارنة بشهر يونيو 2025.

وفي المقابل، سجلت عدة مجموعات رئيسية انخفاضات سنوية، تصدرها قسم الملابس والأحذية الذي تراجع بنسبة 12.6%، ليكون أكبر مساهم في تخفيف الضغوط التضخمية.

كما انخفضت أسعار المسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 2.2%، فيما تراجع قسم الأثاث والأجهزة المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنازل بنسبة 1.2%.

وأشارت الإحصاءات كذلك إلى انخفاض أسعار الترفيه والثقافة والمشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 0.6% لكل منهما، إلى جانب تراجع الاتصالات والمطاعم والفنادق بنسبة 0.3%، وانخفاض الصحة بنسبة 0.2%.

وتعكس البيانات استمرار التباين في أداء مكونات مؤشر أسعار المستهلك، مع بقاء الضغوط السعرية متركزة في قطاعات النقل والمواد الغذائية، مقابل تراجع تكاليف بعض السلع والخدمات الأساسية، بما يسهم في الحفاظ على مستويات تضخم معتدلة مقارنة بالعديد من الاقتصادات الإقليمية والعالمية.

البحرين تتعاون مع «إينرايد» السويدية لدراسة الشاحنات الكهربائية وذاتية القيادة

المنامة – المنصة الاقتصادية

وقّعت وزارة المواصلات والاتصالات إطار تعاون مع شركة إينرايد (Einride) السويدية، المتخصصة في حلول الشحن الرقمي والكهربائي وذاتي القيادة، لدراسة تطبيق أحدث تقنيات النقل الذكي في مملكة البحرين، بما يدعم تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية ويعزز أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

وجرى توقيع الاتفاقية، عبر تقنية الاتصال المرئي، بين وزير المواصلات والاتصالات الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة والرئيس التنفيذي لشركة إينرايد روزبا جارلي، في خطوة تستهدف تعزيز التعاون في مجالات رقمنة وكهربة وأتمتة النقل الثقيل.

وأكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة أن إطار التعاون يعكس توجه البحرين نحو تبني التقنيات المتقدمة لمواكبة التحولات العالمية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، بما يعزز كفاءة القطاع واستدامته ويرسخ مكانة المملكة كمركز إقليمي للخدمات اللوجستية.

وأوضح أن البحرين تواصل الانفتاح على التقنيات الناشئة، مع الالتزام بإجراء الدراسات الفنية والتنظيمية اللازمة لضمان توافق المبادرات المستقبلية مع الأولويات الوطنية، وتحقيق أعلى معايير الكفاءة والسلامة والاستدامة.

ويتضمن إطار التعاون دراسة إمكانية توظيف نظام التشغيل "Einride Saga" المدعوم بالذكاء الاصطناعي لإدارة وتحليل شبكات نقل البضائع في الوقت الفعلي، إلى جانب بحث فرص تشغيل أسطول من الشاحنات الكهربائية الثقيلة المتصلة، وإنشاء شبكة محطات شحن ذكية على امتداد الممرات اللوجستية الاستراتيجية في المملكة.

كما يشمل التعاون دراسة المتطلبات التنظيمية والتشغيلية اللازمة لتقنيات الشاحنات ذاتية القيادة، بما يمهد لتقييم إمكانية تطبيقها مستقبلًا وفق أعلى معايير السلامة والكفاءة.

ويأتي توقيع إطار التعاون ضمن استراتيجية وزارة المواصلات والاتصالات لتعزيز الابتكار في قطاع النقل، وتوسيع الشراكات مع الشركات العالمية الرائدة في التقنيات المتقدمة، بما يسهم في نقل المعرفة، وتطوير حلول لوجستية ذكية ومستدامة، وتعزيز تنافسية مملكة البحرين على المستويين الإقليمي والدولي.

بورصة البحرين تعزز التكامل الخليجي بزيارة استراتيجية إلى بورصة مسقط

المنامة - المنصة الاقتصادية

اختتمت بورصة البحرين زيارة استراتيجية استمرت خمسة أيام إلى بورصة مسقط، في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين، وذلك بهدف تعزيز التعاون بين أسواق المال الخليجية، وتبادل الخبرات، واستكشاف فرص تطوير البنية التحتية للأسواق ورفع كفاءتها التشغيلية.

وشارك في الزيارة وفد من الإدارات التشغيلية والاستراتيجية في بورصة البحرين، ضم ممثلين عن إدارات تطوير الشراكات، والمخاطر والامتثال، والإدراج والإفصاح، وعمليات التداول، في خطوة تعكس نهج البورصة في تطوير مختلف جوانب سوق رأس المال.

وشهدت الزيارة سلسلة من الاجتماعات الفنية مع مسؤولي بورصة مسقط، ركزت على مناقشة محاور خطة تطوير الأسواق المالية للفترة 2026–2028، إلى جانب تبادل أفضل الممارسات في مجالات تطوير الأسواق، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، ودعم الابتكار والاستدامة.

وقال الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة، الرئيس التنفيذي لبورصة البحرين، إن الزيارة تعكس التزام البورصة بتعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات بما يسهم في تطوير أسواق رأس المال بدول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف أن الاطلاع على التجارب الناجحة وأفضل الممارسات مع البورصات النظيرة في المنطقة يساهم في تطوير الخدمات، وتعزيز مرونة السوق، ودعم الابتكار، مؤكدًا تطلع بورصة البحرين إلى البناء على هذه الشراكة بما يحقق المصالح المشتركة للأسواق الخليجية.

من جانبه، أكد هيثم بن سالم السالمي، الرئيس التنفيذي لبورصة مسقط، أن الزيارة تجسد متانة العلاقات بين البورصتين، وتعكس الحرص المشترك على توسيع آفاق التعاون وتبادل الخبرات بما يدعم تطوير أسواق رأس المال في المنطقة.

وأشار إلى أن الاجتماعات أتاحت فرصة لمناقشة المبادرات المشتركة والاطلاع على أفضل الممارسات، بما يعزز تطوير البنية الأساسية للأسواق ويرفع كفاءتها التشغيلية، مؤكدًا أهمية مواصلة العمل على مبادرات مشتركة تدعم التكامل بين الأسواق المالية الخليجية.

وتأتي هذه الزيارة ضمن استراتيجية بورصة البحرين الرامية إلى تعزيز التعاون مع البورصات الإقليمية، وتبني أفضل الممارسات العالمية، بما يسهم في بناء أسواق مالية أكثر تكاملًا وابتكارًا وتنافسية، ويعزز جاذبية المنطقة للاستثمارات المحلية والدولية.

غرفة البحرين تنجز أكثر من 50 ألف معاملة خلال النصف الأول

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت غرفة تجارة وصناعة البحرين أن إدارة خدمات العملاء أنجزت أكثر من 50 ألف معاملة وخدمة خلال النصف الأول من عام 2026، إلى جانب استقطاب 3,734 عضوية جديدة وتجديد 22,916 عضوية، في إطار جهودها لتعزيز جودة الخدمات، ودعم التحول الرقمي، والارتقاء بتجربة الأعضاء ومجتمع الأعمال.

وأوضحت الغرفة أن الإدارة قامت خلال الفترة ذاتها بتصديق 21,448 معاملة تجارية، وإصدار 6,497 شهادة منشأ، بما يعكس استمرار النشاط التجاري وحركة الصادرات الوطنية، ودور الغرفة في تسهيل الخدمات المقدمة للقطاع الخاص.

وفي جانب الخدمات الرقمية، نفذت الغرفة 1,979,529 تعميمًا ودعوة عبر قنواتها الإلكترونية، فيما سجلت 248,035 عملية تفاعل مع تلك الدعوات، وهو ما يعكس تنامي اعتماد الأعضاء على المنصات الرقمية وارتفاع مستوى التفاعل مع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الغرفة.

وفيما يتعلق بدعم التجارة الخارجية، أشارت الإحصاءات إلى أن أكثر من نصف شهادات المنشأ الصادرة خلال النصف الأول من العام كانت موجهة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، ما يؤكد متانة العلاقات التجارية الإقليمية، ويبرز دور الغرفة في دعم الصادرات البحرينية وتعزيز حركة التجارة مع الأسواق الخليجية.

وأكدت غرفة تجارة وصناعة البحرين أن هذه النتائج تعكس التزامها المستمر بتطوير خدماتها، وتبسيط الإجراءات، وتحسين كفاءة الأداء، بما يسهم في توفير بيئة أعمال أكثر مرونة وكفاءة، وترسيخ مكانتها كممثل رئيسي للقطاع الخاص وشريك في دعم التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين.

مجلس المناقصات يفتح عطاءات لمشاريع المياه بـ307 آلاف دينار

المنامة - المنصة الاقتصادية

فتح مجلس المناقصات والمزايدات عطاءات مناقصتين لصالح هيئة الكهرباء والماء، بلغت أقل العطاءات المقدمة فيهما نحو 91.5 ألف دينار بحريني، فيما تجاوزت إجمالي قيمة جميع العطاءات المقدمة 307 ألف دينار بحريني، وذلك لتوريد معدات خاصة بشبكات المياه، ضمن جهود الهيئة لتعزيز البنية التحتية لقطاع المياه في المملكة.

وفي المناقصة الأولى الخاصة بتوريد معدات مياه (Ferrules)، تلقت الهيئة 4 عطاءات تراوحت قيمتها بين 35,607.550 دينارًا و52,497.500 دينارًا، حيث تقدمت شركة DUTCO TENNANT BAHRAIN W.L.L بأقل عطاء بقيمة 35,607.550 دينار بحريني، تلتها مؤسسة أحمد عمر للتجارة بعطاء بلغت قيمته 46,365 دينارًا، ثم شركة سما ماسا للتجارة بقيمة 50,627.500 دينارًا، فيما سجلت Al Bakali General Trading B.S.C أعلى العطاءات بقيمة 52,497.500 دينارًا.

أما المناقصة الثانية، والخاصة بتوريد صمامات مياه (Valve Hydrant)، فقد استقطبت عطاءين، حيث تقدمت شركة محمد فخرو وإخوانه ذ.م.م بأقل عطاء بلغت قيمته 55,880 دينارًا بحرينيًا، فيما بلغ عطاء المؤيد للمقاولات الصناعية والتجارة 66 ألف دينار بحريني.

.. ويفتح عطاءات حكومية بأكثر من 8.2 ملايين دينار

المنامة - المنصة الاقتصادية

شهد مجلس المناقصات والمزايدات في مملكة البحرين فتح عطاءات لعدد من المشروعات الحكومية الجديدة بقيمة إجمالية تجاوزت 8.2 ملايين دينار بحريني.

واستحوذت مناقصة هيئة الكهرباء والماء الخاصة بتوفير خدمات النظافة العامة لجميع مباني الهيئة على النصيب الأكبر، حيث استقطبت 14 عطاءً تراوحت قيمتها بين 1.476 مليون دينار و2.772 مليون دينار، وجاء أقل عرض مقدمًا من شركة FIRST CHOICE CLEANERING SERVICES CO W.L.L بقيمة 1.475 مليون دينار، تلتها شركة كلينكو بقيمة 1.573 مليون دينار، ثم العمران للخدمات العامة بقيمة 1.673 مليون دينار، في مؤشر على قوة المنافسة في قطاع خدمات المرافق.

وفي قطاع الطاقة، فتحت الهيئة كذلك عطاءات مشروع شراء بوابات Efacec UC500E ICS – المرحلة الثانية لمحطات نقل الكهرباء الفرعية، حيث تلقت عرضين، كان أقلهما مقدمًا من شركة سنترال لأنظمة الطاقة والعمليات بقيمة 94.2 ألف دينار، مقابل 100.4 ألف دينار من حلول الطاقة الذكية، وذلك ضمن جهود الهيئة لتطوير أنظمة التحكم والاتصالات في شبكة نقل الكهرباء.

وفي قطاع الصناعة والطوارئ، استقبلت شركة بابكو للتكرير ثلاثة عطاءات لمشروع توريد وصيانة مركبة القيادة المتنقلة للحوادث، وجاء أقلها من NAFFCO Bahrain بقيمة 504.1 ألف دينار، مقارنة بعرضي REDA FIRE & HAZARDS CONTROL البالغ 852.9 ألف دينار وRosenbauer MENA Trading بقيمة 1.018 مليون دينار، ويهدف المشروع إلى تعزيز جاهزية الشركة للاستجابة للحوادث والطوارئ من خلال مركبة قيادة متنقلة متطورة مزودة بخدمات صيانة طويلة الأجل.

وفي القطاع البلدي، طرحت بلدية المحرق مزايدة لاستثمار حديقة حسان بن ثابت وتشغيل مرافقها الرياضية لمدة عشر سنوات، حيث تلقت ثلاثة عروض، تصدرها عرض شركة بن هجرس للاستثمار والتطوير العقاري بقيمة 256.96 ألف دينار، مقابل 35.64 ألف دينار من دعائم، و1.6 ألف دينار من Legende Stadium، ويهدف المشروع إلى تطوير الموقع وتحويله إلى وجهة رياضية وتجارية متكاملة مع المحافظة على تشغيل وصيانة الحديقة العامة.

كما فتحت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف ثمانية عطاءات لتنفيذ المرحلة الأولى من نظام مركزي لكاميرات المراقبة في مباني الوزارة، ضمن مشروع يستهدف استبدال الأنظمة الحالية، وتعزيز قدرات المراقبة والتحكم المركزي، ورفع مستويات الأمن وسلامة المرافق، فيما اقتصرت جلسة فتح العطاءات على إعلان أسماء الشركات المتقدمة دون الإفصاح عن القيم المالية للعروض.

م. جمال العلوي

مجلس المناقصات يؤهل 1,571 موظفًا من 67 جهة حكومية خلال النصف الأول

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن مجلس المناقصات والمزايدات تأهيل 1,571 موظفًا من 67 جهة متصرفة ضمن برامج تدريبية متخصصة لأعضاء لجان التقييم، نفذت خلال الفترة من يناير 2026 وحتى 22 يوليو 2026، في إطار جهوده لتعزيز كفاءة منظومة المشتريات الحكومية وترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة في إجراءات المناقصات والمزايدات.

وأكد الأمين العام لمجلس المناقصات والمزايدات، المهندس جمال عبدالعزيز العلوي، أن المجلس يواصل الاستثمار في تطوير الكفاءات الوطنية العاملة في مجال المشتريات الحكومية، عبر تنفيذ برامج تأهيلية متخصصة تسهم في رفع جودة عمليات تقييم العطاءات، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وفق أفضل الممارسات.

وأوضح العلوي أن برامج التأهيل تأتي تطبيقًا للتعاميم والإجراءات التنظيمية الصادرة عن المجلس، والتي تشمل تأهيل أعضاء لجان التقييم، ومدونة قواعد السلوك الخاصة بأعمال التقييم، إضافة إلى الضوابط التنظيمية التي تحكم عمليات تقييم المناقصات والمزايدات في الجهات المتصرفة.

وأشار إلى أن هذه البرامج تستهدف ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية والموضوعية والمهنية، وضمان التزام أعضاء لجان التقييم بالإجراءات المعتمدة، بما يعزز موثوقية وعدالة قرارات الترسية ويرفع كفاءة الأداء المؤسسي.

وأضاف أن لجان التقييم تمثل أحد الركائز الأساسية في منظومة المشتريات الحكومية، نظرًا لدورها في دراسة العطاءات وتقييمها وفق المعايير الفنية والمالية المعتمدة، الأمر الذي يجعل تطوير قدرات أعضائها أولوية مستمرة للمجلس.

وأكد العلوي أن مجلس المناقصات والمزايدات سيواصل توسيع نطاق برامجه التدريبية والتأهيلية، بما يدعم الجهات الحكومية في تطبيق الأنظمة والإجراءات المنظمة للمناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، ويسهم في تعزيز كفاءة وفاعلية منظومة المشتريات في مملكة البحرين.

وأوضح أن هذه المبادرات تعكس التزام المجلس بتعزيز التعاون مع الجهات المتصرفة، ورفع الجاهزية المهنية للكوادر الوطنية، بما ينعكس إيجابًا على جودة عمليات الشراء الحكومي، ويعزز مستويات الحوكمة والشفافية في إدارة المال العام.

الصادرات السعودية ترتفع 3.9% في مايو

ارتفعت الصادرات السلعية السعودية بنسبة 3.9% خلال مايو 2026 على أساس سنوي، مدفوعة بزيادة الصادرات البترولية بنسبة 19.5%، وفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

في المقابل، انخفضت الصادرات غير البترولية، شاملة إعادة التصدير، بنسبة 26.1% مقارنة بمايو من العام الماضي، في وقت تراجعت فيه الصادرات الوطنية غير البترولية، باستثناء إعادة التصدير، بنسبة 27.3%.

كما انخفضت قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة 24.4%، متأثرة بتراجع صادرات فئة الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها بنسبة 32.4%.

وتستحوذ هذه الفئة على نحو 46.2% من إجمالي السلع المعاد تصديرها، ما جعل تراجعها عاملًا رئيسيًا في الضغط على أداء إعادة التصدير خلال الشهر.

وتعكس البيانات استمرار اعتماد نمو الصادرات السلعية على القطاع النفطي، في مقابل ضغوط واضحة على الصادرات غير البترولية وإعادة التصدير خلال مايو.

جوائز بـ13.3 مليون دولار تعزز جاذبية مزاد مزارع إنتاج الصقور

أعلن المزاد الدولي لمزارع إنتاج الصقور عن إطلاق آلية جديدة ضمن نسخة عام 2026، تقضي بقصر أهلية المشاركة في جميع فئات سباقات فراخ الصقور المحلية والدولية على الصقور التي يتم شراؤها عبر المزاد، في خطوة تستهدف تعزيز جاذبية المزاد أمام المربين والمستثمرين والمشترين.

ومن المتوقع أن تسهم الآلية الجديدة في تنشيط حركة البيع والشراء، خاصة بعد أن حقق المزاد في نسخته السابقة مبيعات تجاوزت 3.47 مليون دولار خلال عام 2025، عبر بيع 1,103 صقور بمشاركة 67 مزرعة إنتاج.

وبموجب التنظيم الجديد، سيكون كل صقر يتم شراؤه من خلال المزاد مؤهلاً للمشاركة في السباقات، وفق الأنظمة واللوائح المعتمدة، ما يجعل قرار الشراء مرتبطًا مباشرة بفرصة المنافسة على الجوائز التي تنظمها أو تشارك في تنظيمها المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية ممثلًا في المركز الوطني للصقور، والتي يصل إجمالي قيمتها إلى 13.33 مليون دولار.

من المنتظر أن يعزز هذا التوجه القيمة الاستثمارية للصقور المعروضة، إذ لن يقتصر تقييم المشترين على عوامل

النسب وجودة الإنتاج والسعر، بل سيمتد ليشمل القدرات التنافسية للصقر وسجل سلالته في السباقات، بما يرفع من جاذبية الاستثمار في هذا القطاع.

كما يُتوقع أن يسهم القرار في زيادة الطلب على الصقور المؤهلة للمنافسة في فئة الملواح، إلى جانب توسيع قاعدة المشترين الباحثين عن صقور تجمع بين جودة الإنتاج والأداء التنافسي، الأمر الذي يعزز مكانة المزاد باعتباره منصة رئيسية لتطوير قطاع إنتاج الصقور ودعم رياضات الصقارة في المنطقة.

بنوك الخليج تبقي أسعار الفائدة دون تغيير عقب قرار الاحتياطي الفيدرالي الأميركي

المنامة - المنصة الاقتصادية

أبقت البنوك المركزية في البحرين وقطر والكويت والإمارات أسعار الفائدة دون تغيير، عقب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي تثبيت أسعار الفائدة، في خطوة تعكس استمرار نهج الحذر في إدارة السياسة النقدية وسط متابعة تطورات التضخم والاقتصاد العالمي.

وأعلن مصرف البحرين المركزي الإبقاء على سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة عند 4.25%، مؤكداً أن القرار يأتي في إطار جهوده للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في ظل المستجدات التي تشهدها الأسواق المالية الدولية.

وفي قطر، قرر مصرف قطر المركزي تثبيت أسعار الفائدة الرئيسية، مع الإبقاء على سعر فائدة الإيداع عند 3.85%، وسعر الإقراض عند 4.35%، وسعر إعادة الشراء (الريبو) عند 4.10%، بعد تقييم السياسة النقدية للدولة.

كما قرر بنك الكويت المركزي الإبقاء على سعر الخصم عند 3.50%، مواصلاً نهجه في تثبيت السياسة النقدية بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية وتحركات الأسواق المالية العالمية، وبعد قرار الفيدرالي الأميركي تثبيت أسعار الفائدة.

وفي الإمارات، أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تثبيت سعر الأساس على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة عند 3.65%، إلى جانب الإبقاء على سعر الاقتراض قصير الأجل من المصرف المركزي عند 50 نقطة أساس فوق سعر الأساس.

وأوضح المصرف أن سعر الأساس، المرتبط بسعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي المعتمد من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، يمثل المؤشر الرئيس لتوجه السياسة النقدية في الدولة، كما يشكل الحد الأدنى لأسعار الفائدة الفعلية في سوق النقد لليلة واحدة.

ويأتي تثبيت أسعار الفائدة في دول الخليج في ظل ارتباط معظم العملات الخليجية بالدولار الأميركي، ما يجعل قرارات السياسة النقدية في المنطقة تتحرك غالبًا بالتوازي مع قرارات الاحتياطي الفيدرالي، مع استمرار مراقبة مسار التضخم وآفاق النمو الاقتصادي العالمي قبل اتخاذ أي خطوات جديدة بشأن أسعار الفائدة.

البحرين تغطي الإصدار الأسبوعي من أذونات الخزانة بقيمة 70 مليون دينار

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن مصرف البحرين المركزي نجاح تغطية الإصدار الأسبوعي من أذونات الخزانة الحكومية، التي يصدرها المصرف نيابة عن حكومة مملكة البحرين، بقيمة 70 مليون دينار بحريني، في مؤشر على استمرار الطلب على أدوات الدين الحكومية قصيرة الأجل.

ويبلغ أجل الإصدار 91 يومًا، حيث يبدأ في 29 يوليو 2026 ويستحق في 28 أكتوبر 2026، فيما ارتفع معدل العائد (سعر الفائدة) إلى 5.32% مقارنة بـ 5.21% للإصدار السابق بتاريخ 22 يوليو 2026، بما يعكس تحركات أسعار الفائدة في السوق.

وأوضح المصرف أن معدل سعر الخصم بلغ 98.673%، في حين بلغ أقل سعر مقبول للمشاركة 98.628%، فيما وصلت نسبة تغطية الإصدار إلى 100.43%، ما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالاستثمار في أدوات الدين السيادية البحرينية.

وبهذا الإصدار، ارتفع الرصيد القائم لأذونات الخزانة الحكومية إلى نحو 2.110 مليار دينار بحريني، في إطار برنامج الإصدارات الدورية الذي يديره مصرف البحرين المركزي لتلبية احتياجات التمويل الحكومي وإدارة السيولة في السوق المحلية.

ويعد الإقبال المستمر على أذونات الخزانة مؤشراً على متانة سوق أدوات الدين المحلية، وثقة المؤسسات المالية والمستثمرين في الإصدارات الحكومية قصيرة الأجل، التي توفر استثمارا منخفض المخاطر وعوائد تنافسية.

.. وتغطية صكوك إسلامية حكومية بقيمة 50 مليون دينار بنسبة 213% وعائد 5.62%

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن مصرف البحرين المركزي نجاح تغطية الإصدار رقم 6IM/12 من صكوك الإجارة والمرابحة الإسلامية الحكومية قصيرة الأجل، البالغة قيمته 50 مليون دينار بحريني، بنسبة 213%، مع ارتفاع العائد المتوقع إلى 5.62%.

وأوضح المصرف أن الإصدار، الذي يتم نيابة عن حكومة مملكة البحرين، يمتد لفترة استحقاق تبلغ 182 يومًا، تبدأ في 30 يوليو 2026 وتنتهي في 28 يناير 2027.

وبحسب المصرف، ارتفع العائد المتوقع للإصدار الجديد إلى 5.62%، مقارنة مع 5.37% في الإصدار السابق بتاريخ 2 يوليو 2026، في إشارة إلى ارتفاع تكلفة التمويل بالتزامن مع أوضاع أسواق الدين وأسعار الفائدة.

ويعكس معدل التغطية البالغ 213% استمرار الطلب القوي من المستثمرين على أدوات الدين الحكومية الإسلامية قصيرة الأجل، بما يؤكد ثقة السوق في الإصدارات السيادية التي تطرحها حكومة مملكة البحرين عبر مصرف البحرين المركزي.

وتعد صكوك الإجارة والمرابحة الإسلامية قصيرة الأجل من الأدوات الدورية التي يصدرها مصرف البحرين المركزي لإدارة السيولة في السوق المحلية، وتوفير خيارات استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية والمصرفية.

أرباح مجموعة البنك العربي ترتفع إلى 570.9 مليون دولار في النصف الأول

حققت مجموعة البنك العربي أرباحًا صافية بعد الضريبة بلغت 570.9 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة مع 535.3 مليون دولار في الفترة نفسها من عام 2025، مسجلة نموًا بنسبة 7%، في وقت حافظت فيه المجموعة على مركز مالي قوي وواصلت تعزيز حضورها في عدد من الأسواق الإقليمية.

وارتفعت أصول المجموعة بنسبة 7% لتصل إلى 80.3 مليار دولار، فيما زادت محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 6% إلى 42.1 مليار دولار، مقارنة مع 39.8 مليار دولار في النصف الأول من العام الماضي.

كما نمت ودائع العملاء بنسبة 6% لتبلغ 58.8 مليار دولار، مقابل 55.3 مليار دولار خلال الفترة المقابلة، بينما بلغت حقوق الملكية نحو 13.5 مليار دولار.

وقال صبيح المصري، رئيس مجلس إدارة البنك العربي، إن النتائج الإيجابية تعكس سلامة النهج الاستراتيجي للمجموعة ومرونتها في التعامل مع المتغيرات التي تشهدها المنطقة، إلى جانب قدرتها على ضمان استمرارية الخدمات، والحفاظ على متانة الميزانية العمومية، وتحقيق عوائد قوية ومستدامة للمساهمين.

وأشار المصري إلى أن البنك يواصل تطوير حضوره في الأسواق التي تشهد فرصًا استثمارية واعدة، من خلال إعادة تفعيل عملياته في السوق السورية، وإطلاق نافذة إسلامية في الجزائر، وتحقيق أداء جيد في السوق العراقية، إلى جانب تعزيز أنشطة إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة عبر البنك العربي سويسرا.

من جانبها، قالت رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي، إن المجموعة واصلت تحقيق نمو في الأداء التشغيلي من أعمالها الأساسية، موضحة أن إجمالي الدخل ارتفع بنسبة 3%، بدعم من النمو القوي في إيرادات العمولات، رغم التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

وأضافت أن النمو بنسبة 7% في الميزانية العمومية يعكس استمرار تركيز المجموعة على تعزيز مركزها المالي وتحقيق نمو مستدام.

وأكدت الصادق أن البنك حافظ على جودة محفظته الائتمانية واستقرار نسب الديون غير العاملة، فيما تجاوزت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة 100% من دون احتساب الضمانات.

كما بلغت نسبة القروض إلى الودائع 72%، في مؤشر على مستويات سيولة مرتفعة، بينما حافظت المجموعة على نسبة كفاية رأس مال بلغت 17.3% وفق متطلبات «بازل 3»، وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني.

وأشارت الصادق إلى استمرار البنك في تبني أفضل الممارسات العالمية في التحول الرقمي، وطرح منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء في مختلف القطاعات والأسواق.

وكانت مجلة Global Finance قد منحت البنك العربي جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط لعام 2026»، تقديرًا لمكانته الريادية في القطاع المصرفي الإقليمي.

ياسر الشريفي

توزيع نقدي 7.5 فلس للسهم

أرباح بنك البحرين والكويت ترتفع إلى 42.5 مليون دينار في النصف الأول

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلن بنك البحرين والكويت تحقيق صافي ربح عائد إلى المساهمين بلغ 42.5 مليون دينار بحريني خلال النصف الأول من عام 2026، بارتفاع 10.1% مقارنة مع 38.6 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، مدعوماً بنمو مصادر الدخل الأساسية وغير الأساسية، فيما أقر مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية مرحلية بواقع 7.5 فلس للسهم.

وارتفع ربح السهم إلى 24 فلساً مقارنة مع 21 فلساً خلال النصف الأول من عام 2025.

في المقابل، سجل البنك خلال الربع الثاني صافي ربح بلغ 16.4 مليون دينار بحريني، بانخفاض 6.3% مقارنة مع 17.5 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي، فيما ارتفع إجمالي الدخل الشامل بنسبة 113.1% إلى 35.8 مليون دينار، مدعوماً بارتفاع القيمة السوقية للاستثمارات في الأوراق المالية.

وأوضح البنك أن تراجع أرباح الربع الثاني يعود إلى انخفاض مساهمات الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، إلى جانب ارتفاع المخصصات وفق نهجه التحفظي في إدارة المخاطر، وزيادة المصروفات التشغيلية المرتبطة بتنفيذ المبادرات الاستراتيجية والاستثمار في الموارد البشرية، وهو ما قابله نمو متواصل في صافي دخل الفوائد والرسوم والعمولات ودخل الاستثمارات.

وخلال النصف الأول، ارتفع صافي دخل الفوائد والدخل المشابه بنسبة 7.8% ليصل إلى 63.3 مليون دينار بحريني، فيما نما صافي الرسوم والعمولات بنسبة 12.1% إلى 11.1 مليون دينار، وقفز دخل الاستثمارات والدخل الآخر بنسبة 66.1% إلى 18.6 مليون دينار، في مؤشر على نجاح البنك في تنويع مصادر دخله.

في المقابل، ارتفع صافي المخصصات بنسبة 31.6% إلى 7.5 مليون دينار، كما زادت المصروفات التشغيلية بنسبة 18.5% لتبلغ 42.3 مليون دينار، نتيجة استمرار الاستثمار في الكفاءات البشرية وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية.

وعلى صعيد المركز المالي، بلغت إجمالي الموجودات 4.93 مليار دينار بحريني بنهاية يونيو 2026، فيما ارتفعت صافي القروض والسلف إلى 2.36 مليار دينار، ونمت محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية بنسبة 6.6% لتصل إلى 1.27 مليار دينار، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 0.8% إلى 2.88 مليار دينار.

وقرر مجلس الإدارة، استنادًا إلى النتائج المالية وأداء البنك، توزيع أرباح نقدية مرحلية بنسبة 7.5% من القيمة الاسمية، بما يعادل 7.5 فلس للسهم، وذلك بعد الحصول على الموافقات الرقابية والتنظيمية، في إطار سياسة البنك الرامية إلى تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين.

وأكد مجلس الإدارة أن النتائج تعكس قدرة البنك على تحقيق نمو مستدام رغم المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية، مشيراً إلى استمرار التركيز على تعزيز تجربة العملاء، وتسريع التحول الرقمي، وتنويع مصادر الدخل لدعم النمو طويل الأجل.

من جانبه، قال ياسر الشريفي، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين والكويت، إن البنك واصل تحقيق نمو في مصادر الدخل الرئيسية، بالتوازي مع إطلاق مبادرات استراتيجية ومجتمعية، من بينها المجلس الاستشاري للشباب، ودعم البرنامج الوطني للتطوير «لامع»، إضافة إلى توقيع اتفاقية مع بنك الإسكان لدعم برنامج تطوير الأراضي الحكومية وتعزيز التمويل الإسكاني.

"البحرين الوطني" و"بنفت" يتعاونان لتطوير حلول مالية رقمية وتعزيز الابتكار في قطاع المدفوعات

المنامة - المنصة الاقتصادية

وقع بنك البحرين الوطني مذكرة تفاهم مع شركة بنفت تعزيز التعاون في تطوير حلول مالية رقمية متقدمة، تستند إلى أحدث المعايير العالمية، وتواكب متطلبات القطاع المالي ومستقبل الخدمات المصرفية الرقمية في مملكة البحرين.

وبموجب الاتفاقية، سيسخر بنك البحرين الوطني خبراته الفنية وكوادره المتخصصة لدعم تطوير وتنفيذ التقنيات المالية الحديثة، بما يشمل الحلول المصرفية الرقمية، وأنظمة المدفوعات، وواجهات برمجة التطبيقات، والبنية التحتية السحابية، والأمن السيبراني، والمعالجة الفورية للمعاملات.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين الوطني، عثمان أحمد، إن الشراكة تعكس التزام البنك بتوظيف خبراته المصرفية والتقنية وكفاءاته الوطنية للمساهمة في بناء بنية تحتية مالية قادرة على مواكبة المتغيرات المتسارعة في القطاع، بما يدعم طموحات البحرين في ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي رائد للابتكار في الخدمات المالية.

وأضاف أن الاستثمار في التقنيات الحديثة وتطوير الحلول الرقمية يمثلان ركيزة أساسية لمواصلة تطوير القطاع المالي وتعزيز جاهزيته للمستقبل.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لشركة بنفت، عبدالواحد جناحي، أن مذكرة التفاهم تفتح آفاقًا جديدة للتعاون بين الجانبين، من خلال استكشاف مشاريع مبتكرة وفرص مستقبلية في قطاع الخدمات المالية، والاستفادة من التكامل بين البنية التحتية الوطنية للمدفوعات التي تديرها بنفت والخبرات المصرفية والإمكانات الرقمية التي يمتلكها بنك البحرين الوطني.

وأشار إلى أن هذا التعاون سيسهم في تطوير حلول مالية تلبي احتياجات السوق المتنامية، وتعزز التكامل بين المؤسسات المالية، وتدعم توجهات البحرين نحو بناء اقتصاد رقمي أكثر تنافسية واستدامة.

وتعكس الاتفاقية استمرار تطور منظومة التكنولوجيا المالية في المملكة، التي تستند إلى بيئة تنظيمية متقدمة وقطاع مصرفي يواصل الاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي، بما يعزز مكانة البحرين كمركز إقليمي للخدمات المالية والتقنيات المصرفية.

«BIBF» و«BKIC» يطلقان أول هاكاثون للذكاء الاصطناعي في قطاع التأمين بالبحرين

المنامة - المنصة الاقتصادية

نظم معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، بالتعاون مع الشركة البحرينية الكويتية للتأمين (BKIC)، أول هاكاثون متخصص في تطبيقات الذكاء الاصطناعي لقطاع التأمين في مملكة البحرين، في خطوة تستهدف تطوير الكفاءات الوطنية وتسريع تبني التقنيات الذكية داخل القطاع.

وشارك في الهاكاثون 26 موظفًا من الشركة البحرينية الكويتية للتأمين، توزعوا على فرق عمل لتطوير حلول مبتكرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، بعد استكمالهم برنامج الجاهزية للذكاء الاصطناعي الذي امتد ثلاثة أيام، بهدف تحويل المعرفة النظرية إلى تطبيقات عملية تعالج تحديات بيئة العمل.

وعملت الفرق على تصميم وبناء وكلاء ذكيين (AI Agents) لمعالجة تحديات تشغيلية واقعية في قطاع التأمين، فيما جرى تقييم المشاريع واختيار أفضل ثلاثة حلول تمهيدًا لدراسة تطويرها وتطبيقها ضمن العمليات التشغيلية للشركة.

وقال الدكتور أحمد الشيخ، الرئيس التنفيذي لمعهد BIBF، إن المبادرة تمثل انتقالًا من مرحلة التعرف على أدوات الذكاء الاصطناعي إلى توظيفها في ابتكار حلول عملية داخل المؤسسات، مؤكدًا أهمية ربط البرامج التدريبية باحتياجات سوق العمل والنتائج التشغيلية الفعلية.

وأضاف أن الشراكة مع BKIC تعكس التزام المعهد بدعم المؤسسات الوطنية من خلال برامج تطبيقية تسهم في تطوير الكفاءات البحرينية وتمكينها من مواكبة التحولات المتسارعة في بيئة الأعمال.

من جانبه، أكد زياد زينل، رئيس تقنية المعلومات في الشركة البحرينية الكويتية للتأمين، أن الاستثمار في تطوير المهارات الرقمية يمثل أحد أهم عوامل تعزيز تنافسية قطاع التأمين، مشيرًا إلى أن الهاكاثون وفر منصة عملية لاستكشاف إمكانات الذكاء الاصطناعي في معالجة التحديات التشغيلية وتحقيق قيمة مضافة للأعمال.

بدورها، أوضحت عائشة المحميد، مدير أول الموارد البشرية في الشركة، أن البرنامج يندرج ضمن استراتيجية الشركة لتطوير مهارات موظفيها والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء، مؤكدة أن الحلول الفائزة ستخضع للدراسة بهدف تحويلها إلى مشاريع قابلة للتطبيق داخل الشركة.

ويأتي هذا التعاون في إطار جهود BIBF لتعزيز التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، عبر تقديم برامج تدريبية تطبيقية تربط بين التعلم والابتكار واحتياجات المؤسسات، بما يدعم بناء اقتصاد قائم على المعرفة والتقنيات الحديثة.

نجلاء الشيراوي

عبدالله بوخوة

تسهيلات البحرين تسجل 1.2 مليون دينار أرباحًا في النصف الأول

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت شركة البحرين للتسهيلات التجارية تحقيق صافي ربح بلغ 1.20 مليون دينار بحريني خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة مع 2.25 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، متأثرة بارتفاع المخصصات والخسائر الائتمانية وانخفاض الإيرادات التشغيلية، فيما أكدت الإدارة أن الشركة واصلت الحفاظ على ربحيتها وتعزيز متانة مركزها المالي.

وأوضحت الشركة أن المخصصات والخسائر الائتمانية ارتفعت بنسبة 30% لتصل إلى 1.22 مليون دينار، في حين تراجع الدخل التشغيلي بنسبة 6% إلى 9.92 مليون دينار، ما انعكس على ربحية السهم التي بلغت 6 فلوس خلال النصف الأول، مقابل 11 فلسًا في الفترة المقابلة من العام الماضي. كما بلغ إجمالي حقوق الملكية 105.07 مليون دينار بنهاية يونيو، فيما ارتفعت موجودات المجموعة إلى 217.56 مليون دينار.

وخلال الربع الثاني، سجلت المجموعة صافي ربح بلغ 1.09 مليون دينار بحريني، بانخفاض طفيف نسبته 3% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، في حين ارتفع الدخل الشامل بنسبة 14% إلى 1.11 مليون دينار، بما يعكس استمرار الأداء التشغيلي للمجموعة رغم التحديات الاقتصادية والإقليمية.

وقالت رئيسة مجلس إدارة الشركة، نجلاء الشيراوي، إن المجموعة تمكنت من تجاوز تحديات النصف الأول من العام بفضل قوة وتنوع نموذج أعمالها، مشيرة إلى اعتماد مجلس الإدارة استراتيجية جديدة تمتد لخمس سنوات، تركز على التميز التشغيلي، والنمو المستدام، والتحول الرقمي، بما يعزز القدرة التنافسية ويحقق قيمة مضافة للمساهمين على المدى الطويل.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي عبدالله بوخوة أن الشركة حافظت على ربحيتها رغم استمرار ارتفاع أسعار الفائدة والتطورات الجيوسياسية، موضحًا أن الإدارة واصلت تعزيز المخصصات المالية لدعم جودة المحفظة التمويلية. وأضاف أن من أبرز إنجازات الفترة إطلاق نافذة التمويل الإسلامي، في خطوة تستهدف تنويع المنتجات التمويلية وتوسيع قاعدة العملاء، إلى جانب مواصلة تنفيذ مبادرات التحول الرقمي والاستعداد لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة للنمو خلال السنوات المقبلة.

بيت التمويل الكويتي يوزع أرباحًا نقدية مرحلية بنسبة 10%

أعلن بيت التمويل الكويتي (KFH) اعتماد توزيع أرباح نقدية مرحلية بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم عن النصف الأول من عام 2026، بما يعادل 10 فلوس كويتية للسهم الواحد أو نحو 12.21 فلسًا بحرينيًا للسهم للمساهمين المسجلين في بورصة البحرين، على أن يتم صرفها في 18 أغسطس 2026.

وأوضح البنك، حسب نشرة على موقع بورصة البحرين، أن الجدول الزمني لاستحقاق الأرباح يتضمن 10 أغسطس 2026 كآخر يوم للتداول مع استحقاق الأرباح، فيما سيكون 11 أغسطس أول يوم لتداول السهم دون استحقاق، ويوافق 12 أغسطس تاريخ تسجيل المساهمين المستحقين، على أن يتم تحويل الأرباح النقدية في 18 أغسطس 2026.

وأشار بيت التمويل الكويتي إلى أن قيمة التوزيع تعادل أيضًا نحو 3.2 سنت أمريكي للسهم الواحد، فيما سيتم صرف الأرباح للمساهمين المسجلين في بورصة البحرين بالدينار البحريني وفق القيمة المكافئة المعتمدة.

ويأتي الإعلان في إطار التزام البنك بمتطلبات الإفصاح والشفافية، وإبلاغ المستثمرين بالجدول الزمني لاستحقاقات الأرباح النقدية المرحلية عن الفترة المنتهية في 30 يونيو 2026، وفق الإجراءات التنظيمية المعتمدة.

"أريج" تستكمل تصفية «ضمانات الخليج» دون أثر مالي

أعلنت المجموعة العربية للتأمين (أريج) استكمال جميع إجراءات تصفية شركتها التابعة "ضمانات الخليج ذ.م.م"، اعتبارًا من 15 يوليو 2026، لتصبح الشركة التابعة خارج هيكل المجموعة بشكل نهائي، مؤكدة أن هذه الخطوة لن يترتب عليها أي أثر على المركز المالي للمجموعة.

وأوضحت الشركة، في إفصاح جوهري موجه إلى بورصة البحرين، أن استكمال إجراءات التصفية يعني انتهاء العلاقة القانونية مع شركة "ضمانات الخليج ذ.م.م"، التي لم تعد اعتبارًا من التاريخ المذكور شركة تابعة لـ "أريج". كما أشارت إلى أن عملية التصفية لا يترتب عليها أي تأثير مالي على نتائج أعمال المجموعة أو مركزها المالي.

ويأتي هذا الإفصاح في إطار التزام المجموعة بمتطلبات الشفافية والإفصاح في سوق المال، حيث أوضحت أيضًا أنه لا توجد إفصاحات سابقة ذات صلة بهذا الموضوع. وتعد المجموعة العربية للتأمين (أريج)، التي تأسست عام 1980، إحدى شركات إعادة التأمين الخاضعة لرقابة مصرف البحرين المركزي، وتواصل تحديث هيكلها المؤسسي بما يتماشى مع متطلبات أعمالها واستراتيجيتها التشغيلية.

في الربع الثاني وبقيادة الراجحي والأهلي

أرباح البنوك السعودية تسجل مستوى قياسياً عند 24.9 مليار ريال

حققت البنوك السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودية "تداول" أرباحًا فصلية قياسية خلال الربع الثاني من عام 2026، مدعومة بنمو إيرادات التمويل والاستثمار واستمرار توسع محافظ الإقراض، في ظل تسجيل جميع المصارف المدرجة ارتفاعًا في أرباحها على أساس سنوي.

وارتفعت أرباح 10 بنوك مدرجة بنسبة 8.2% لتصل إلى 24.87 مليار ريال بعد الزكاة والضريبة، مقارنة مع 22.98 مليار ريال في الفترة نفسها من عام 2025، وفق بيانات جمعتها "العربية Business".

وتصدر مصرف الراجحي قائمة البنوك الأكثر ربحية، بعدما سجل صافي أرباح تجاوز 7 مليارات ريال بنمو 14% على أساس سنوي، مدفوعًا بارتفاع إجمالي دخل العمليات بنسبة 13.3%، نتيجة نمو صافي دخل التمويل والاستثمار، ورسوم الخدمات المصرفية، وإيرادات تحويل العملات الأجنبية.

وجاء البنك الأهلي السعودي في المرتبة الثانية بصافي أرباح بلغ 6.6 مليار ريال، مرتفعًا بنسبة 7.6%، بدعم من زيادة إجمالي دخل العمليات التشغيلية إلى 10.6 مليار ريال، مع نمو صافي دخل التمويل والاستثمارات بنسبة 11.4%، وقفزة في مكاسب الاستثمارات بلغت 34%.

واستحوذ مصرف الراجحي والبنك الأهلي السعودي مجتمعين على نحو 55% من إجمالي أرباح البنوك السعودية المدرجة خلال الربع الثاني، بما يعكس استمرار هيمنة أكبر مصرفين في المملكة على ربحية القطاع.

وجاء بنك الرياض في المرتبة الثالثة بصافي أرباح بلغ 2.65 مليار ريال بنمو 2%، تلاه البنك السعودي الأول بأرباح بلغت 2.33 مليار ريال مرتفعة بنسبة 9.6%، ثم مصرف الإنماء بأرباح قاربت 1.6 مليار ريال، يليه البنك السعودي الفرنسي (BSF) بأرباح بلغت 1.49 مليار ريال، ثم البنك العربي الوطني بصافي ربح بلغ 1.42 مليار ريال.

كما سجل بنك البلاد نموًا في الأرباح بنسبة 3.4% إلى 791.6 مليون ريال، والبنك السعودي للاستثمار بنسبة 3.6% إلى 531.1 مليون ريال، فيما حقق بنك الجزيرة أعلى معدل نمو بين البنوك بنسبة 15.9% لتصل أرباحه إلى 442.8 مليون ريال.

وعلى أساس فصلي، ارتفعت أرباح القطاع المصرفي بنسبة 3.8%

مقارنة بالربع الأول من العام الجاري، لتواصل البنوك السعودية تحقيق نمو متواصل في نتائجها المالية.

وعلى مستوى النصف الأول من عام 2026، ارتفعت أرباح البنوك السعودية المدرجة بنسبة 7.9% إلى 48.82 مليار ريال، مقارنة مع 45.25 مليار ريال في الفترة نفسها من العام الماضي.

وحافظ مصرف الراجحي على صدارة القطاع بصافي أرباح بلغ 13.76 مليار ريال، بزيادة 14.2% على أساس سنوي، فيما جاء البنك الأهلي السعودي ثانيًا بأرباح بلغت 13.03 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 7.2%.

وسجلت جميع البنوك المدرجة نموًا في أرباحها خلال النصف الأول، فيما تجاوزت أرباح جميع المصارف حاجز مليار ريال باستثناء بنك الجزيرة الذي بلغت أرباحه 847.9 مليون ريال.

صندوق النقد الدولي يتوقع نمو الاقتصاد السعودي 5.5% في 2027

توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 5.5% في عام 2027، مؤكداً أن رؤية السعودية 2030 تقود تحولاً اقتصادياً شاملاً عزز قدرة المملكة على مواجهة التحديات العالمية، فيما أشار إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد ترفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6% خلال العقد المقبل.

وأوضح الصندوق، في تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2026، أن الاقتصاد السعودي أثبت مرونة كبيرة في مواجهة التوترات الجيوسياسية الأخيرة في المنطقة، مدعوماً بقوة النشاط الاقتصادي غير النفطي واستمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

وأشاد التقرير باستدامة الدين العام السعودي، واصفاً المخاطر السيادية بأنها "منخفضة"، كما أثنى على السياسات الاحترازية التي ينتهجها البنك المركزي السعودي للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

وأشار التقرير إلى أن الاستراتيجية الجديدة لـصندوق الاستثمارات العامة (PIF) للفترة 2026-2030 ستسهم في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، بما يتماشى مع مستهدفات التنويع الاقتصادي.

وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية، أكد الصندوق أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي سجل نمواً بنسبة 4.6% خلال عام 2025، مدعوماً بقوة الطلب المحلي والأنشطة غير النفطية، فيما تراجع التضخم إلى أقل من 2%، مع استمرار تحسن سوق العمل وانخفاض معدلات البطالة بين السعوديين.

كما لفت التقرير إلى ارتفاع مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة إلى 35%، باعتبارها إحدى النتائج البارزة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المملكة خلال السنوات الأخيرة.

وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن البنك المركزي السعودي يمتلك احتياطيات قوية من النقد الأجنبي، فيما يتمتع القطاع المصرفي بمستويات مرتفعة من الملاءة والاحتياطيات الوقائية، بما يعزز متانة النظام المالي.

وأوضح التقرير أن تحويل صادرات النفط عبر خط أنابيب شرق–غرب إلى موانئ البحر الأحمر ساهم في الحد من تأثير اضطرابات الشحن الإقليمي، في حين عوض ارتفاع أسعار النفط انخفاض الكميات المصدرة، مما دعم الإيرادات النفطية.

وتوقع الصندوق أن تؤدي زيادة الإيرادات النفطية إلى تقليص عجزي المالية العامة والحساب الجاري خلال العام الحالي، مدفوعة باستمرار قوة الاستهلاك والاستثمار، وتنفيذ المشروعات الوطنية الكبرى، واستضافة الفعاليات الدولية، إلى جانب مواصلة الإصلاحات ضمن رؤية السعودية 2030.

ورحب المديرون التنفيذيون في صندوق النقد الدولي بقدرة الاقتصاد السعودي على الصمود في مواجهة تداعيات الحرب في الشرق الأوسط وما رافقها من اضطرابات في التجارة والشحن وصادرات النفط، مشيدين بالتقدم المستمر في الإصلاحات التي عززت المؤسسات الاقتصادية ودعمت الاستقرار المالي والاقتصادي للمملكة.

ارتفاع السيولة المحلية في عُمان إلى 28.6 مليار ريال

ارتفع إجمالي السيولة المحلية في سلطنة عُمان بنسبة 12.7% خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 ليصل إلى 28.6 مليار ريال عُماني، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مدفوعًا بنمو النقد المتداول والودائع، وفق أحدث بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وأظهرت الإحصاءات أن نمو السيولة جاء نتيجة ارتفاع النقد بمعناه الضيق بنسبة 26.9%، إلى جانب زيادة شبه النقد بنسبة 7.1%، والذي يشمل ودائع التوفير والودائع لأجل بالريال العُماني، وشهادات الإيداع المصرفية، وحسابات هامش الضمان، إضافة إلى الودائع بالعملات الأجنبية لدى القطاع المصرفي.

كما ارتفع النقد المتداول لدى الجمهور بنسبة 12.1%، فيما سجلت الودائع تحت الطلب نموًا قويًا بلغ 29.8%، ما يعكس استمرار تحسن مستويات السيولة داخل الاقتصاد العُماني.

وفي المقابل، واصلت أسعار الفائدة اتجاهها النزولي، إذ انخفض المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بالريال العُماني خلال مايو 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، كما تراجع متوسط أسعار الفائدة على القروض إلى 5.327% مقابل 5.551% قبل عام.

وسجل متوسط سعر الفائدة بين البنوك لليلة واحدة انخفاضًا إلى 3.375% في مايو 2026، مقارنة مع 4.394% في مايو 2025، بالتزامن مع تراجع سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء إلى 4.25% مقابل 5%، انسجامًا مع توجهات السياسة النقدية المرتبطة بقرارات الاحتياطي الفيدرالي الأميركي.

وفي القطاع المصرفي، ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 13.1% ليبلغ 36.5 مليار ريال عُماني بنهاية مايو 2026، فيما زادت ودائع القطاع الخاص بنسبة 10.7% لتصل إلى 24.2 مليار ريال.

واستحوذ قطاع الأفراد على الحصة الأكبر من ودائع القطاع الخاص بنسبة 49.5%، تلاه قطاع الشركات غير المالية بنسبة 33.4%، ثم قطاع الشركات المالية بنسبة 15.1%، فيما توزعت النسبة المتبقية البالغة 2% على قطاعات أخرى.

معهد BIBF يطلق أكاديمية الذكاء الاصطناعي لتأهيل الكفاءات ودعم التحول الرقمي

أفنان الصالح

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) إطلاق أكاديمية الذكاء الاصطناعي، وهي مبادرة تدريبية متخصصة تستهدف تطوير المهارات الرقمية وبناء القدرات الوطنية، عبر برامج عملية تساعد الأفراد والمؤسسات على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بكفاءة ومسؤولية في بيئات العمل.

ويأتي إطلاق الأكاديمية في ظل تنامي الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، حيث أصبحت مهارات استخدام هذه الأدوات عنصرًا أساسيًا في مجالات الأعمال، والخدمات المالية، والتأمين، والموارد البشرية، والتسويق، والعمليات، وإدارة المخاطر، والقيادة، ولم تعد مقتصرة على المتخصصين في التقنية.

ويستند المشروع إلى خبرة تراكمية بناها المعهد منذ عام 2022، إذ درّب أكثر من 3,000 مشارك، ونفذ أكثر من 45 برنامجًا تدريبيًا في مجالات الذكاء الاصطناعي، بما يعكس تزايد الطلب على برامج التدريب العملي التي تمكن المؤسسات والأفراد من الاستفادة من هذه التقنيات.

وتجمع الأكاديمية تحت مظلة واحدة برامج التدريب، والشهادات المهنية، والتعليم التنفيذي، والدروس المتقدمة، والحلول التدريبية المخصصة للمؤسسات، من خلال مسارات تبدأ من أساسيات الذكاء الاصطناعي، وصولًا إلى التطبيقات المتقدمة، وبرامج القيادات التنفيذية ومجالس الإدارات.

وقال الدكتور أحمد الشيخ، الرئيس التنفيذي لمعهد BIBF، إن إطلاق الأكاديمية يأتي في وقت أصبحت فيه مهارات الذكاء الاصطناعي مطلبًا رئيسيًا في مختلف الوظائف والقطاعات، مؤكدًا أن المعهد يهدف إلى تقديم برامج تطبيقية تساعد الأفراد والمؤسسات على فهم هذه التقنيات واستخدامها بكفاءة ومسؤولية.

وأضاف أن الأكاديمية تجمع جميع برامج الذكاء الاصطناعي التي يقدمها المعهد ضمن منصة تدريبية متكاملة، بما يواكب احتياجات سوق العمل في البحرين، ويلبي متطلبات مختلف فئات المتعلمين والمؤسسات.

من جانبها، أوضحت أفنان الصالح، القائم بأعمال رئيس مركز التحول الرقمي وإدارة المشاريع في المعهد، أن الأكاديمية صُممت لتقديم تجربة تعليمية عملية ومرنة، تعتمد على حالات استخدام واقعية، وأدوات تطبيقية، وتمارين عملية، إلى جانب التركيز على مفاهيم الحوكمة، وإدارة المخاطر، وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الشفافية والثقة في الأنظمة الذكية.

وأضافت أن مرونة الأكاديمية تتيح تصميم برامج تدريبية تلائم احتياجات كل مؤسسة، بما يساعد الأفراد على الانتقال من مرحلة فهم الذكاء الاصطناعي إلى مرحلة توظيفه بثقة، وصولًا إلى قيادة مبادرات التحول الرقمي داخل مؤسساتهم.

وتهدف الأكاديمية إلى ترسيخ التعلم العملي للذكاء الاصطناعي، ومساندة المؤسسات في مواكبة الاستخدامات المتسارعة لهذه التقنيات، بما يعزز جاهزية الكفاءات الوطنية لمتطلبات الاقتصاد الرقمي.

BIBF وبنك البلاد يطلقان برنامجًا لتأهيل الكفاءات المصرفية في الذكاء الاصطناعي

المنامة - المنصة الاقتصادية

وقع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) وبنك البلاد السعودي اتفاقية تعاون لإطلاق برامج تدريبية متخصصة ضمن برنامج "البلاد AI"، بهدف تأهيل الكوادر المصرفية وتمكينها من توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات العمل، بما يعزز الابتكار ويرفع الكفاءة التشغيلية في القطاع المالي.

وتأتي الاتفاقية في ظل التوسع المتسارع في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات المالية، حيث سيركز البرنامج على تزويد موظفي بنك البلاد بالمعارف والمهارات التطبيقية اللازمة لفهم واستخدام حلول الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تطوير العمليات المصرفية وتحسين تجربة العملاء.

وبموجب الاتفاقية، سيتولى معهد BIBF تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية وفق أحدث الممارسات العالمية، بما يضمن تزويد المشاركين بمهارات متقدمة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل القطاع المصرفي والمالي، ودعم جاهزية المؤسسات لمتطلبات التحول الرقمي.

وقال الدكتور أحمد الشيخ، الرئيس التنفيذي لمعهد BIBF، إن هذه الشراكة تعكس التزام الجانبين بالاستثمار في رأس المال البشري، وتمكين الكفاءات الوطنية من الاستفادة من الإمكانات المتقدمة التي توفرها تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وأضاف أن برنامج "البلاد AI" يأتي ضمن جهود المعهد لتقديم تجارب تدريبية مبتكرة تدعم الجاهزية الرقمية، وتسهم في تسريع التحول المؤسسي في القطاع المالي والمصرفي بما يتوافق مع متطلبات المستقبل.

من جانبه، أكد ياسر سليمان الدخيل، مدير عام تميز الموارد البشرية في بنك البلاد، أن الاستثمار في تطوير قدرات الموظفين يمثل ركيزة أساسية في استراتيجية البنك نحو الابتكار والتميز المؤسسي، مشيرًا إلى أن التعاون مع معهد BIBF سيمكن الكوادر الوطنية من اكتساب مهارات متقدمة في الذكاء الاصطناعي، بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويطور الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وتعكس الاتفاقية حرص المؤسستين على ترسيخ ثقافة الابتكار وتبني التقنيات الناشئة، بما يدعم تطوير القطاع المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، ويعزز جاهزية المؤسسات المصرفية لمواكبة التحولات الرقمية المتسارعة.

ويواصل معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) توسيع شراكاته الإقليمية في مجال التدريب والتأهيل، عبر تقديم برامج متخصصة تلبي احتياجات المؤسسات المالية وتسهم في إعداد كوادر قادرة على قيادة مستقبل الابتكار في القطاع المصرفي.

تكنولوجيات الصحراء" تحصد جائزتين دوليتين في الطاقة النظيفة والابتكار

عززت تكنولوجيات الصحراء، إحدى الشركات السعودية الرائدة في قطاع الطاقة المتجددة، حضورها الدولي بعد فوزها بجائزتين من مجلة The Global Economics البريطانية، في إنجاز يعكس النمو المتسارع للشركة وريادتها في مجالات الطاقة النظيفة والبنية التحتية الذكية.

وفازت الشركة بجائزة "أسرع شركات الطاقة النظيفة نموًا"، تقديرًا لنجاحها في تطوير حلول متقدمة للطاقة النظيفة والبنية التحتية الذكية، إلى جانب توسعها في الأسواق الإقليمية والعالمية.

كما منحت المجلة الرئيس التنفيذي لمجموعة تكنولوجيات الصحراء، خالد شربتلي، جائزة "أفضل قائد صاعد في مجال الطاقة النظيفة والبنية التحتية الذكية"، تقديرًا لدوره في قيادة مسيرة الابتكار، وتعزيز التحول نحو حلول طاقة مستدامة، وترسيخ مكانة الشركة بين أبرز الشركات السعودية العاملة في هذا القطاع.

وتُعد جوائز The Global Economics Awards من الجوائز الدولية المتخصصة التي تكرم المؤسسات والقيادات ذات الأداء المتميز، وتعتمد في تقييمها على معايير تشمل النمو، والابتكار، والريادة، والأداء المؤسسي، والتأثير في الأسواق، ما يمنحها مكانة بارزة في قطاعات الاقتصاد والطاقة والأعمال.

وقال خالد شربتلي إن هذا التقدير الدولي يمثل ثمرة جهود فريق العمل وشركاء الشركة، ويعكس الالتزام المستمر بالابتكار وتحقيق النمو المستدام.

وأضاف: "نفخر بهذا الإنجاز الذي يعكس العمل الدؤوب لفريق تكنولوجيات الصحراء وشركائنا، ويحفزنا على مواصلة تطوير حلول مبتكرة تسهم في تسريع التحول نحو الطاقة النظيفة والبنية التحتية الذكية، بما يدعم مستهدفات رؤية السعودية 2030 ويسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة."

وتواصل تكنولوجيات الصحراء توسيع حضورها في الأسواق العالمية عبر تقديم حلول متكاملة في مجالات الطاقة النظيفة والبنية التحتية الذكية والتقنيات المستدامة، مستندة إلى خبراتها الصناعية وشراكاتها الدولية، بما يعزز دورها في دعم التحول في قطاع الطاقة داخل المملكة وخارجها.

شراكة بين STC PAY البحرين و PAYPAL لتعزيز المدفوعات الرقمية والتحويلات الدولية

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت stc pay البحرين، إحدى المحافظ الرقمية الرائدة في المملكة، عن إبرام شراكة استراتيجية مع PayPal، الشركة العالمية المتخصصة في حلول المدفوعات الرقمية، في خطوة تستهدف تسهيل عمليات الدفع والتحويلات المالية عبر الحدود، وتعزيز تجربة المستخدمين في إدارة أموالهم الرقمية.

وبموجب الشراكة، سيتمكن عملاء stc pay من ربط حساباتهم في PayPal مباشرة عبر تطبيق stc pay، بما يتيح لهم سحب أرصدتهم من PayPal بالدولار الأمريكي وإيداعها في محافظهم الرقمية بالدينار البحريني، إلى جانب إمكانية تعبئة رصيد PayPal باستخدام الأموال المتوفرة في محفظة stc pay، ضمن بيئة رقمية آمنة وسلسة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة stc pay، متين زافراك، إن التعاون مع PayPal يمثل خطوة مهمة في مسيرة الشركة نحو تقديم حلول مالية مبتكرة، مشيرًا إلى أن ربط العملاء بشبكة PayPal العالمية يسهم في تلبية احتياجات المستخدمين الذين يعتمدون على الحلول الرقمية، كما يعزز مكانة البحرين كمركز إقليمي للتكنولوجيا المالية.

من جانبه، أكد نائب الرئيس الأول والرئيس الإقليمي والمدير العام لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في PayPal، أوتو ويليامز، أن الشراكة تعكس التزام الجانبين بتوسيع الوصول إلى الاقتصاد الرقمي العالمي عبر حلول دفع آمنة وميسرة، بما يتيح للأفراد وقطاع الأعمال المحلي الاستفادة من التجارة الدولية بمرونة أكبر.

وتهدف الخدمة الجديدة إلى تلبية الطلب المتزايد على حلول إدارة المدفوعات الرقمية، لاسيما لرواد الأعمال والمبدعين وأصحاب الأعمال الذين يتلقون مدفوعات من عملاء دوليين، إضافة إلى توفير تجربة أكثر سهولة للمستهلكين عند التسوق عبر منصات التجارة الإلكترونية العالمية، مع الالتزام بأعلى معايير الأمان والامتثال.

"صلة الخليج" تطلق استراتيجية للذكاء الاصطناعي لتعزيز ريادتها في حلول تجربة العملاء

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت شركة "صلة الخليج" إطلاق استراتيجيتها الجديدة للذكاء الاصطناعي، في خطوة تستهدف تعزيز ريادتها في تطوير خدمات العملاء وتمكين المؤسسات الحكومية والخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي من تبني حلول رقمية ذكية ترتكز على الابتكار والتميز التشغيلي.

وتستند الاستراتيجية إلى خبرة تمتد لنحو 17 عامًا في إدارة عمليات العملاء، عبر دمج أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي مع خبرات الشركة التشغيلية لتقديم حلول متقدمة تشمل قنوات الخدمة الرقمية، وأنظمة الاستجابة الصوتية التفاعلية، وروبوتات المحادثة الذكية، بما يسهم في تحسين تجربة العملاء ورفع كفاءة العمليات.

وتركز «صلة الخليج» من خلال استراتيجيتها الجديدة على تطوير حلول ذكية قابلة للتوسع، تراعي الخصائص التشغيلية والثقافية واللغوية للمؤسسات في البحرين والسعودية ودول الخليج، بما في ذلك تطوير حلول صوتية ورقمية قادرة على فهم اللهجات الخليجية المحلية إلى جانب اللغات الأجنبية، بما يعزز جودة التفاعل مع العملاء.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «صلة الخليج» فراس أحمد، إن إطلاق استراتيجية الذكاء الاصطناعي يمثل محطة جديدة في مسيرة الشركة، ويعكس التزامها بتقديم حلول مبتكرة تسهم في تطوير تجربة العملاء والإسناد الخارجي للأعمال، مستندة إلى شراكات استراتيجية مع كبرى الشركات العالمية في مجالي الذكاء الاصطناعي وتجربة العملاء، بالتزامن مع توسعها الإقليمي من خلال إدارة وتشغيل أكثر من 80 مشروعًا في دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف أن الاستراتيجية لا تقتصر على تطوير الخدمات التقنية، بل تمتد إلى الاستثمار في الكفاءات الوطنية عبر توفير فرص نوعية للبحرينيين في مجالات الذكاء الاصطناعي، وهندسة البرمجيات، والتقنيات الناشئة، بما يعزز مكانة البحرين كمركز إقليمي للابتكار الرقمي، لافتًا إلى أن الشركة تتصدر قائمة الشركات الوطنية الأكثر توظيفًا للبحرينيين وفقًا لإحصائيات وزارة العمل، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

وأشار إلى أن إطلاق الاستراتيجية يأتي بعد الإدراج التاريخي لأسهم الشركة في بورصة البحرين ضمن قطاع تقنية المعلومات في فبراير الماضي تحت الرمز SILAH، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين في نموذج أعمال الشركة، ويعزز توجهها نحو مواصلة الاستثمار في الابتكار، بعد أن حصدت أكثر من 50 جائزة محلية ودولية.

وتواصل «صلة الخليج» تقديم حلول متقدمة في مجالات تجربة العملاء، والإسناد الخارجي للأعمال، والتحول الرقمي، من خلال فريق يضم نحو 900 موظف متعدد اللغات والمهارات، يخدم قطاعات الاتصالات، والخدمات المصرفية والمالية، والقطاع الحكومي، والرعاية الصحية، والتجزئة، مع توظيف أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم نمو المؤسسات وتحسين كفاءة أعمالها.

أمانة للرعاية الصحية – البحرين تتجاوز 100 مريض خلال أقل من عام

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت أمانة للرعاية الصحية – البحرين، التي تم تطويرها بالشراكة بين شركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات) ومجموعة M42، عن تقديم خدماتها لأكثر من 100 مريض منذ افتتاحها في ديسمبر 2025، في إنجاز يعكس النمو المتسارع للمستشفى ودوره في تعزيز خدمات الرعاية التأهيلية المتخصصة طويلة الأمد في المملكة.

ويأتي هذا الإنجاز في وقت تواصل فيه أمانة للرعاية الصحية – البحرين ترسيخ مكانتها باعتبارها أول مستشفى متخصص في البحرين للرعاية التأهيلية طويلة الأمد لما بعد الحالات الحادة، بما يسهم في استكمال رحلة تعافي المرضى، وتخفيف الضغط على مستشفيات الرعاية الحادة، وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات صحية متخصصة وفق أعلى المعايير العالمية.

وسجل المستشفى منذ افتتاحه نسبة إشغال بلغت 60%، كما نجح في بناء فريق متعدد التخصصات يضم 220 موظفًا، في مؤشر على سرعة تطوره التشغيلي وإسهامه في تعزيز الكفاءات الوطنية في أحد أكثر التخصصات الصحية دقة.

وعلى صعيد النتائج السريرية، حقق المرضى الملتحقون ببرامج إعادة التأهيل بعد الحالات الحادة متوسط تحسن بلغ 45% في القدرات الوظيفية، بما انعكس على تحسين الحركة والتواصل والقدرات الإدراكية عند خروجهم من المستشفى، وهو ما يعزز مكانة المستشفى كمركز تميز في رعاية وتأهيل الحالات المعقدة.

كما سجلت أمانة للرعاية الصحية – البحرين نسبة رضا عامة بلغت 99%، فيما أبدى 98% من المرضى استعدادهم للتوصية بالمستشفى، في دلالة على نجاح نموذج الرعاية الذي يجمع بين التميز السريري والرعاية الإنسانية المخصصة لكل مريض.

وقال ديمتريس مولافاسيليس، الرئيس التنفيذي لمجموعة M42 ورئيس مجلس إدارة أمانة للرعاية الصحية – البحرين، إن المستشفى يجسد نموذجًا ناجحًا لتكامل الخبرات الصحية الإقليمية مع الاستثمارات طويلة الأجل والأولويات الوطنية، مؤكدًا أن المستشفى نجح خلال ستة أشهر فقط في تحويل نموذج عالمي للرعاية المتخصصة إلى نتائج ملموسة انعكست مباشرة على المرضى وعائلاتهم، وأسهمت في تعزيز مسارات التعافي وتوسيع القدرة الاستيعابية للرعاية التأهيلية في البحرين.

من جانبه، أكد الدكتور محمد الساعاتي، الرئيس التنفيذي لـ M42 البحرين، أن هذا الإنجاز جاء ثمرة التعاون الوثيق مع شركاء القطاع الصحي، وفي مقدمتهم المجلس الأعلى للصحة، والخدمات الطبية الملكية، والمستشفيات الحكومية، مثمنًا جهود الكوادر الطبية والإدارية التي أسهمت في تحقيق هذه النتائج.

وأوضح أن الوصول إلى أكثر من 100 مريض لا يمثل مجرد رقم، بل يعكس الأثر الحقيقي الذي أحدثه المستشفى في تحسين جودة حياة المرضى وأسرهم، ودعم منظومة الرعاية الصحية في المملكة.

ويعكس المشروع نموذجًا للتعاون الاستراتيجي بين مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يجمع بين الخبرات العالمية لمجموعة M42 والرؤية الاستثمارية لشركة ممتلكات، بما يسهم في بناء منظومة صحية أكثر تكاملًا واستدامة، تدعم مستهدفات البحرين في تطوير خدمات الرعاية الصحية المتخصصة.

خليفة حسن الجلاهمة

طارق علي الجودر

"أماكن" تعلن تحقيق 465 ألف دينار أرباحًا نصف سنوية

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت شركة البحرين لمواقف السيارات (أماكن) نتائجها المالية للربع الثاني والنصف الأول من عام 2026، محققة صافي ربح بلغ 465 ألف دينار بحريني خلال الأشهر الستة الأولى من العام، مع استمرار تنفيذ مشاريعها التوسعية وتطوير حلول التنقل الحضري الذكية، رغم التحديات التي فرضتها التطورات الإقليمية.

وخلال الربع الثاني من عام 2026، سجلت الشركة صافي ربح قدره 276 ألف دينار بحريني مقارنة مع 296 ألف دينار للفترة نفسها من عام 2025، بانخفاض نسبته 7%، فيما استقر العائد الأساسي والمخفض على السهم عند 3 فلوس.

وأوضحت الشركة أن تراجع الأرباح الفصلية يعود إلى التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للاعتداءات الإيرانية الغاشمة على مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب تأخر بدء التشغيل الكامل لبعض المشاريع التي كان من المتوقع أن تسهم في تحقيق عوائد خلال الفترة.

كما انخفض إجمالي الدخل الشامل بنسبة 9% ليبلغ 276 ألف دينار بحريني، مقابل 304 آلاف دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي، بينما تراجعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 3% إلى 788 ألف دينار بحريني.

وعلى مستوى النصف الأول من عام 2026، بلغ صافي الربح 465 ألف دينار بحريني مقارنة مع 543 ألف دينار للفترة نفسها من عام 2025، بانخفاض نسبته 14%، فيما بلغ العائد الأساسي والمخفض على السهم 4 فلوس مقابل 5 فلوس في العام السابق.

ورغم تراجع الأرباح، ارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 4% لتصل إلى 1.65 مليون دينار بحريني، مقارنة مع 1.58 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، بما يعكس استمرار نمو النشاط التشغيلي للشركة.

وبلغت حقوق الملكية نحو 19.95 مليون دينار بحريني بنهاية يونيو 2026، مقابل 20.49 مليون دينار في نهاية عام 2025، فيما بلغت إجمالي الأصول 22 مليون دينار بحريني مقارنة مع 22.53 مليون دينار.

وقال خليفة حسن الجلاهمة، رئيس مجلس إدارة الشركة، إن نتائج الربع الثاني تأثرت بالمتغيرات الإقليمية، إلا أن الشركة تواصل تنفيذ استراتيجيتها بثقة، مع التركيز على رفع كفاءة العمليات التشغيلية وتطوير الخدمات بما يدعم استدامة الأعمال ويعزز قدرتها على تحقيق النمو طويل الأجل.

وأضاف أن "أماكن" تمضي في تنفيذ مشاريعها التطويرية، مع التركيز على تقديم حلول ذكية ومستدامة في قطاع مواقف السيارات والتنقل الحضري، بما يعزز مكانتها كشريك رئيسي في تطوير المدن وتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين.

من جانبه، أكد طارق علي الجودر، الرئيس التنفيذي للشركة، أن "أماكن" نجحت في الحفاظ على استقرار عملياتها التشغيلية خلال الربع الثاني، رغم الظروف الإقليمية، مع مواصلة تطوير خدماتها الرقمية وتحسين تجربة العملاء.

وأشار إلى أن مشروع «أماكن – بيرلز» يمثل إحدى الركائز الاستراتيجية لنمو الشركة، حيث بلغت نسبة الإنجاز فيه 69% حتى نهاية يونيو 2026، بما يعكس التزام الشركة بتنفيذ مشاريعها وفق الجدول الزمني والمعايير المعتمدة، ودعم البنية التحتية للتنقل الحضري في مملكة البحرين.

«سال السعودية» تحقق 191.4 مليون ريال أرباحاً في الربع الثاني

أعلنت شركة سال السعودية للخدمات اللوجستية ارتفاع صافي أرباحها بنسبة 17.96% خلال الربع الثاني من عام 2026، لتصل إلى 191.38 مليون ريال سعودي، مقارنة مع 162.24 مليون ريال في الفترة نفسها من العام الماضي، مدعومة بنمو قوي في قطاعي المناولة الأرضية للشحن والخدمات اللوجستية، فيما أقرت توزيع أرباح نقدية مرحلية بقيمة 121.6 مليون ريال عن الربع الثاني.

وعلى أساس ربعي، ارتفع صافي الربح بنسبة 22.2% مقارنة مع أرباح بلغت 156.61 مليون ريال في الربع الأول من العام الجاري.

وأوضحت الشركة، في بيان على تداول السعودية، أن نمو الأرباح جاء نتيجة تحسن الأداء التشغيلي وارتفاع الإيرادات في قطاعي المناولة الأرضية للشحن والخدمات اللوجستية.

وسجلت الإيرادات خلال الربع الثاني نموًا بنسبة 30% لتصل إلى 512.14 مليون ريال سعودي، مقارنة مع 394 مليون ريال في الفترة نفسها من عام 2025.

وأرجعت الشركة هذا الأداء إلى ارتفاع إيرادات قطاع المناولة الأرضية للشحن بنسبة 29.3%، مدعومة بتعافي أحجام الشحنات بنسبة 9% بعد الاضطرابات الجيوسياسية المؤقتة التي أثرت في سلاسل الإمداد بالمجال الجوي الإقليمي، إلى جانب تحسن مزيج الشحنات.

كما حقق قطاع الخدمات اللوجستية نموًا في الإيرادات بنسبة 34.2%، بدعم من التوسع في محفظة الخدمات، وتنويع قاعدة العملاء، وارتفاع معدلات استغلال المساحات التخزينية في المستودعات اللوجستية.

وارتفع الربح التشغيلي بنسبة 23.6% ليبلغ 213.1 مليون ريال سعودي، مقارنة مع 172.4 مليون ريال في الربع الثاني من العام الماضي.

وعلى مستوى النصف الأول من عام 2026، ارتفع صافي الأرباح بنسبة 10.35% إلى 348 مليون ريال سعودي، مقارنة مع 315.3 مليون ريال في الفترة المقابلة من عام 2025، فيما زادت الإيرادات بنسبة 23.12% إلى 957.92 مليون ريال، مقابل 778 مليون ريال قبل عام.

وفي بيان منفصل، أعلن مجلس إدارة الشركة توزيع أرباح نقدية مرحلية عن الربع الثاني بقيمة 121.6 مليون ريال سعودي، بما يعادل 1.79 ريال للسهم، أو 17.9% من القيمة الاسمية.

وأوضحت الشركة أن أحقية التوزيعات ستكون للمساهمين المالكين للأسهم بنهاية تداول 5 أغسطس 2026، على أن يبدأ صرف الأرباح في 20 أغسطس 2026.

بنك الإسكان يطرح فرصًا استثمارية في العقارات التراثية بالمحرق

آمنة الرميحي

عبدالله طالب

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن بنك الإسكان، بالتنسيق مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وهيئة البحرين للثقافة والآثار، عن طرح فرص استثمارية في العقارات التراثية ضمن مشروع تطوير مدينة المحرق، وفق مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، في خطوة تستهدف استقطاب استثمارات مستدامة تسهم في الحفاظ على الهوية التاريخية والثقافية للمملكة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ويركز البرنامج الاستثماري على مجموعة من العقارات التراثية الواقعة ضمن نطاق مشروع تطوير المحرق، وعلى امتداد مسار اللؤلؤ المدرج على قائمة التراث العالمي لـ«اليونسكو»، حيث سيتم إعادة توظيف هذه المباني في مشاريع اقتصادية وسياحية وثقافية تحافظ على قيمتها التاريخية.

وتشمل الاستخدامات المقترحة مشاريع الضيافة البوتيكية، والمساحات الثقافية والإبداعية، والمتاجر الحرفية، والمقاهي والمطاعم، ومساحات العمل المشتركة، والمبادرات المجتمعية، بما يسهم في إحياء الأحياء التاريخية، وتنشيط الحركة الاقتصادية، وتعزيز السياحة الثقافية المستدامة.

وأكدت آمنة الرميحي، وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني ورئيس مجلس إدارة بنك الإسكان، أن البنك طور هذه الفرص الاستثمارية بما يتوافق مع معايير ESG، بما يتيح للمستثمرين المشاركة في مشاريع تحقق قيمة اقتصادية مستدامة، إلى جانب الإسهام في الحفاظ على التراث الثقافي ودعم التنمية المجتمعية والتطوير الحضري.

وأضافت أن إتاحة العقارات التراثية أمام استثمارات القطاع الخاص تمثل نموذجًا للاستثمار المسؤول، يسهم في الحفاظ على الهوية المعمارية والثقافية للبحرين، وإعادة إحياء المناطق التاريخية، وتوفير وجهات نابضة بالحياة تدعم النمو الاقتصادي وتعزز الترابط المجتمعي.

من جانبه، قال عبدالله طالب، المدير العام لبنك الإسكان، إن المبادرة تأتي ضمن دور البنك في توفير فرص استثمارية نوعية والتعريف بها، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، مؤكدًا أن هذه المشاريع تمنح المستثمرين فرصة لتحقيق عوائد تجارية بالتوازي مع إحداث أثر اجتماعي وثقافي مستدام.

وأضاف أن البرنامج يعزز الحركة الثقافية والسياحية، ويوفر مرافق تخدم المجتمع المحلي، معربًا عن تطلع البنك إلى استقطاب مستثمرين يشاركون رؤية البحرين في صون التراث العمراني ودعم التنمية المستدامة.

"التنظيم العقاري" تطور خدمة البيانات والمؤشرات العقارية عبر منصة "عقاري"

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت مؤسسة التنظيم العقاري تطوير خدمة "البيانات والمؤشرات العقارية" عبر منصة "عقاري"، في خطوة تستهدف تعزيز تجربة المستخدم الرقمية، وتسهيل الوصول إلى بيانات ومؤشرات عقارية دقيقة ومحدثة، بما يدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية ويرفع كفاءة السوق العقاري في مملكة البحرين.

ويأتي تطوير الخدمة ضمن الجهود الحكومية المستمرة لإعادة هندسة الخدمات الحكومية وتحسين جودتها، من خلال توفير تجربة رقمية أكثر سهولة وكفاءة للمستثمرين والمطورين العقاريين والمتعاملين في القطاع.

وتتيح الخدمة المطورة للمشتركين الوصول إلى بيانات ومؤشرات عقارية شاملة من مصادرها الرسمية، بما يسهم في تسريع إعداد دراسات الجدوى، وتحسين جودة القرارات الاستثمارية، وتعزيز سرعة الاستفادة من المعلومات الموثوقة.

وشمل التطوير تحديث واجهة المستخدم وتجربة الاستخدام، مع إتاحة البحث عن العقارات باستخدام رقم العقار أو عبر الخريطة التفاعلية، بما يبسط إجراءات الوصول إلى البيانات ويعزز كفاءة الخدمات الإلكترونية.

وقال المهندس إبراهيم محمد أبل، الرئيس التنفيذي لمؤسسة التنظيم العقاري، إن تطوير الخدمة يأتي ضمن التزام المؤسسة بتبني الحلول الرقمية المبتكرة وتعزيز التحول الرقمي في القطاع العقاري، من خلال توفير بيانات دقيقة وموثوقة تمكن المستثمرين والمطورين من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات واضحة، وتسهم في رفع مستويات الشفافية وكفاءة السوق.

وأضاف أن المشروع يعكس حرص المؤسسة على إعادة هندسة خدماتها وفق أفضل الممارسات الحكومية، بما يقلل الوقت والجهد على المستفيدين، ويرتقي بتجربة المستخدم، ويدعم توجهات الحكومة نحو تقديم خدمات رقمية أكثر جودة واستدامة.

م. المهندس إبراهيم أبل

عقارات السيف تحقق 1.9 مليون دينار أرباحًا في النصف الأول بتراجع 29.7%

المنامة - المنصة الاقتصادية

تراجعت الأرباح الصافية والدخل الشامل العائدان على مساهمي الشركة الأم في شركة عقارات السيف بنسبة 29.7% خلال النصف الأول من عام 2026، لتصل إلى 1.9 مليون دينار بحريني، مقارنةً مع 2.7 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، متأثرةً بظروف السوق والتطورات الإقليمية وانخفاض النشاط في قطاعات التجزئة والضيافة والترفيه.

وبلغ نصيب السهم الأساسي والمخفّض من الأرباح خلال الأشهر الستة الأولى من العام 4.2 فلس، مقابل 5.9 فلس في الفترة المقابلة من 2025، بانخفاض نسبته 28.5%.

كما انخفضت الأرباح التشغيلية بنسبة 14% إلى 5 ملايين دينار بحريني، مقارنةً مع 5.9 مليون دينار، فيما تراجعت الإيرادات بنسبة 12.9% إلى 6.6 مليون دينار، مقابل 7.5 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي.

وعلى مستوى الربع الثاني، سجلت الشركة أرباحًا صافية ودخلًا شاملًا عائدين على مساهمي الشركة الأم بقيمة 0.9 مليون دينار بحريني، مقارنةً مع 1.5 مليون دينار في الربع الثاني من 2025، بانخفاض بلغ 36.9%.

وانخفض نصيب السهم خلال الربع الثاني بنسبة 35% إلى 2.1 فلس، مقابل 3.2 فلس، بينما تراجعت الأرباح التشغيلية بنسبة 20.1% إلى 2.3 مليون دينار، مقارنةً مع 2.9 مليون دينار قبل عام.

وبلغ إجمالي حقوق المساهمين، بعد استبعاد حقوق الأقلية، 160.9 مليون دينار بحريني في نهاية يونيو 2026، بانخفاض نسبته 1.6% مقارنةً مع 163.5 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2025.

كما تراجع إجمالي الأصول بنسبة 1.8% إلى 174.5 مليون دينار بحريني، مقابل 177.8 مليون دينار في نهاية العام الماضي.

وقال عيسى محمد نجيبي، رئيس مجلس إدارة عقارات السيف، إن النتائج جاءت في ظل بيئة تشغيلية متغيرة وتحديات أثرت في قطاعات التجزئة والضيافة والترفيه، نتيجة التطورات الإقليمية وانعكاساتها على مستويات النشاط والإنفاق.

وأكد أن الشركة تواصل التعامل مع المرحلة وفق منظور استراتيجي طويل الأجل يقوم على تطوير الأصول، ورفع كفاءتها التشغيلية، وتنويع مصادر الدخل، بما يدعم قدرتها على تجاوز المتغيرات والمحافظة على الزخم خلال الفترات المقبلة.

وأشار نجيبي إلى أن أعمال التطوير الشاملة في مجمع السيف – ضاحية السيف تمثل محورًا رئيسيًا في استراتيجية الشركة المستقبلية، موضحًا أن تعيين شركة محمد جلال للمقاولات لتنفيذ الأعمال الإنشائية الرئيسية يعكس انتقال المشروع إلى مرحلة تنفيذية متقدمة.

وتشمل أعمال التطوير تعزيز المساحات المخصصة للمطاعم والمقاهي، وتحديث المرافق والمساحات الخارجية والممرات، بهدف تقديم تجربة أكثر حداثة وتكاملًا للزوار، وترسيخ مكانة المجمع كوجهة رئيسية للتسوق والترفيه ونمط الحياة في البحرين.

من جانبه، قال أحمد يوسف، الرئيس التنفيذي لشركة عقارات السيف، إن الشركة واصلت تنفيذ خططها التشغيلية والتطويرية رغم تأثير ظروف السوق والتطورات الإقليمية على النتائج المالية.

وأوضح أن مشروع الليوان سجل أداءً إيجابيًا خلال الفترة، مدعومًا بارتفاع مستويات الإشغال وتنامي مساهمته في تنويع الإيرادات، إلى جانب استقطابه المزيد من العلامات والمفاهيم الجديدة.

وأضاف أن الشركة تواصل العمل على مشروعها متعدد الاستخدامات في مدينة الدمام بالشراكة مع شركة مجد للاستثمار، إلى جانب عدد من المبادرات الهادفة إلى رفع كفاءة العمليات وحماية قيمة الأصول وتعزيز الاستعداد للاستفادة من فرص النمو مع تحسن ظروف السوق.

وأكدت الشركة أن مشاريعها التطويرية مستمرة وفق الخطط المعتمدة، مع التركيز على تحقيق التوازن بين تنفيذ الأعمال الإنشائية واستمرارية التشغيل، ودعم القيمة طويلة الأجل للمساهمين والمستأجرين والزوار.

تزامنًا مع جائزة البحرين الكبرى للفورمولا 1 في ماليزيا

طيران الخليج تدشن رحلات مباشرة إلى كوالالمبور

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت طيران الخليج، الناقلة الوطنية لمملكة البحرين والراعي الرسمي لسباق جائزة البحرين الكبرى لطيران الخليج للفورمولا 1، عن إطلاق رحلات مباشرة إلى العاصمة الماليزية كوالالمبور، بالتزامن مع استضافة حلبة سيبانج الدولية لجائزة البحرين الكبرى للفورمولا 1 لعام 2026، والمقرر إقامتها خلال الفترة من 2 إلى 4 أكتوبر.

وجاء الإعلان عقب تأكيد كل من الفورمولا 1 والاتحاد الدولي للسيارات (FIA) إقامة السباق في ماليزيا، في خطوة تعزز حضور البحرين في واحدة من أبرز الفعاليات الرياضية العالمية.

وأكدت طيران الخليج أن الخط الجديد سيعزز الربط الجوي بين مملكة البحرين وماليزيا، ويوفر خيارات سفر مباشرة ومريحة لعشاق رياضة السيارات والمسافرين الراغبين في حضور فعاليات جائزة البحرين الكبرى للفورمولا 1.

وتعود الشراكة بين الناقلة الوطنية وسباقات الفورمولا 1 إلى عام 2004، مع تنظيم أول سباق للجائزة الكبرى في منطقة الخليج العربي، في علاقة ممتدة تعكس التزام طيران الخليج بدعم رياضة المحركات وتعزيز مكانة البحرين على خارطة الرياضة والسياحة العالمية.

وبصفتها الراعي الرسمي للسباق، تواصل طيران الخليج توظيف شبكتها الدولية لنقل الضيافة البحرينية إلى مختلف الوجهات، بما يسهم في دعم السياحة الرياضية وتعزيز حضور المملكة في الأسواق العالمية.

وأشارت الشركة إلى أنه سيتم الإعلان قريبًا عن تفاصيل الرحلات الخاصة المرتبطة بالحدث، بما في ذلك مواعيد التشغيل وآليات الحجز.

دمشق تستضيف "ملتقى سوريا للسفر 2026"

تستضيف العاصمة السورية دمشق خلال الفترة من 28 إلى 30 سبتمبر 2026 النسخة الافتتاحية من ملتقى سوريا للسفر 2026، في وقت يشهد فيه القطاع السياحي السوري انتعاشًا ملحوظًا، بعد استقبال 3.52 مليون زائر خلال النصف الأول من العام، مع ارتفاع أعداد الزوار الدوليين بنسبة 448% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025.

ويقام الملتقى في قاعة المتنبي بفندق داما روز برعاية وزارة السياحة السورية، وتنظيم شركة مانغوستين للفعاليات والمعارض ومقرها دولة قطر، بالتعاون مع شركة سو ميديا السورية، ليشكل منصة تجمع المستثمرين وهيئات السياحة والمجموعات الفندقية وشركات الطيران ومنظمي الرحلات ووكالات السفر ومزودي التكنولوجيا، لاستكشاف الفرص الاستثمارية في السوق السياحية السورية.

وتعكس مؤشرات القطاع السياحي تسارع وتيرة التعافي، إذ ارتفع عدد الزوار العرب بنسبة 107%، فيما زادت أعداد السوريين المغتربين القادمين إلى البلاد بنسبة 75%، وهو ما يعكس تنامي الثقة الإقليمية والدولية بالوجهة السورية، ويدعم توجه الحكومة نحو جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات.

وقال وزير السياحة السوري، مازن الصالحاني، إن القطاع السياحي يدخل مرحلة جديدة تقوم على تعزيز الثقة بالوجهة السورية وتهيئة بيئة أكثر جذبًا للاستثمار، مؤكدًا أن رؤية الوزارة ترتكز على بناء اقتصاد تقوده السياحة عبر تمكين القطاع الخاص، واستقطاب الاستثمارات النوعية، وتطوير منتجات وتجارب سياحية عالمية المستوى.

وأضاف أن ملتقى سوريا للسفر 2026 سيشكل منصة تجمع المستثمرين وقادة القطاع والشركاء الاستراتيجيين، بما يسهم في إطلاق الإمكانات الاستثمارية للسياحة السورية ورسم ملامح المرحلة المقبلة من نموها.

وسيوفر الملتقى فرصًا واسعة للمستثمرين ومطوري الفنادق والمنتجعات والعقارات السياحية، إلى جانب شركات الطيران، ووكالات السفر، ومنظمي الرحلات، والعلامات التجارية العالمية، لاستكشاف فرص الدخول إلى السوق السورية، وإبرام شراكات جديدة في مجالات الضيافة، وتطوير الوجهات، والبنية التحتية، والتقنيات السياحية.

كما يتضمن الحدث مؤتمرًا متخصصًا يناقش أبرز القضايا المرتبطة بمستقبل السياحة السورية، من بينها الاستثمار، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والطيران، وتسويق الوجهات، والسياحة الوافدة، والتراث الثقافي، وتكنولوجيا السفر، وريادة الأعمال، وتنمية الكفاءات.

ويتوقع المنظمون مشاركة أكثر من 30 عارضًا، و20 متحدثًا، واستقبال أكثر من 5 آلاف زائر على مدار ثلاثة أيام، إلى جانب تنظيم برنامج للقاءات الأعمال الثنائية بين المستثمرين والمشغلين والشركاء، بما يعزز فرص بناء الشراكات وتحويل المقومات السياحية إلى مشاريع استثمارية مستدامة.

ويأتي تنظيم الملتقى في ظل توجه متسارع لإعادة تموضع سوريا على خريطة السياحة الإقليمية، مدعومًا بتحسن مؤشرات الطلب، واتساع الفرص الاستثمارية عبر مختلف مكونات سلسلة القيمة السياحية، بما يشمل الضيافة والطيران والعقارات السياحية والخدمات الرقمية والتجارب الثقافية.

مازن الصالحاني

ناقلة تابعة لـ "قطر للطاقة" تعبر مضيق هرمز لأول مرة منذ ١١ يوليو

رصدت ناقلة غاز طبيعي مسال تابعة لشركة قطر للطاقة وهي تغادر مضيق هرمز، لتصبح أول ناقلة من أسطول الشركة تعبر الممر المائي في اتجاه الخروج منذ 11 يوليو 2026، في مؤشر على تحسن حركة الملاحة في أحد أهم ممرات الطاقة العالمية.

وأظهرت بيانات صادرة عن شركتي كبلر (Kpler) ومجموعة بورصات لندن (LSEG) أن الناقلة "لعريش"، التي حملت شحنتها من محطة رأس لفان في قطر خلال الفترة بين 4 و6 يوليو، عبرت المضيق خلال ليل 29 يوليو.

ووفقاً لبيانات مجموعة بورصات لندن، تتجه الناقلة حالياً إلى ميناء قاسم في باكستان، ومن المتوقع وصولها في 31 يوليو.

ويعد هذا أول عبور لناقلة تابعة لـقطر للطاقة عبر مضيق هرمز منذ تعرض الناقلة "الركيات" لهجوم في أوائل يوليو، وهو الحدث الذي أثّر على حركة ناقلات الغاز الطبيعي المسال في المنطقة.

وكانت آخر ناقلة غاز طبيعي مسال غادرت المضيق قبل ذلك هي "الحمرا" في 11 يوليو، بعد تحميل شحنتها من جزيرة داس في دولة الإمارات، بحسب بيانات كبلر.

في المقابل، أظهرت بيانات كبلر ومجموعة بورصات لندن عودة ناقلة الغاز الطبيعي المسال "مروح" إلى الظهور داخل مضيق هرمز اليوم الخميس، بعد أن كانت آخر مرة رُصدت فيها خارج المضيق في 24 يوليو.

كما كشفت بيانات كبلر عن ارتفاع حركة السفن عبر المضيق، حيث عبرت 12 سفينة شحن للسلع الأولية يوم الأربعاء، بواقع ست سفن دخلت المضيق وست سفن غادرته، وهو مستوى أعلى مقارنة باليومين السابقين، ما يعكس مؤشرات على تحسن وتيرة الملاحة في الممر البحري الحيوي.

ويظل مضيق هرمز أحد أهم شرايين تجارة الطاقة العالمية، إذ تمر عبره نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال، ما يجعل أي تطورات في حركة الملاحة محل متابعة وثيقة من أسواق الطاقة العالمية.

مخزونات النفط الأميركية تهبط 3.3 مليون برميل

أظهرت بيانات أولية صادرة عن معهد البترول الأميركي (API) تراجع مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة بنحو 3.3 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 24 يوليو 2026، في حين سجلت مخزونات الوقود ارتفاعًا، في مؤشر يعكس استمرار التقلبات في أسواق الطاقة العالمية.

وبحسب مصادر في السوق نقلت بيانات المعهد، ارتفعت مخزونات البنزين بمقدار 918 ألف برميل مقارنة بالأسبوع السابق، فيما زادت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، بنحو 355 ألف برميل.

وتترقب الأسواق صدور البيانات الرسمية من إدارة معلومات الطاقة الأميركية (EIA) في وقت لاحق من اليوم، والتي تعد المرجع الرسمي لحركة المخزونات في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم.

وتأتي هذه التطورات في وقت تواصل فيه أسعار النفط تحركاتها المتقلبة، وسط تداعيات الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران، وما نتج عنها من اضطرابات في تدفقات النفط الخام العالمية، ولا سيما مع الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية لنقل النفط في العالم.

ويراقب المستثمرون عن كثب بيانات المخزونات الأميركية باعتبارها مؤشراً رئيسياً على مستويات العرض والطلب، وتأثيرها المحتمل في اتجاهات أسعار النفط خلال الفترة المقبلة، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية وتقلبات أسواق الطاقة.

زين البحرين تطلق الجيل الجديد من أجهزة الخدمة الذاتية

المنامة – المنصة الاقتصادية

أعلنت زين البحرين، الشركة الرائدة في حلول التكنولوجيا والحياة الرقمية، عن توسيع شراكتها الاستراتيجية مع Payment International Enterprise (PIE)، لإطلاق الجيل الجديد من أجهزة الخدمة الذاتية (SSM) في جميع فروعها بمختلف أنحاء المملكة، في خطوة تستهدف الارتقاء بتجربة العملاء وتعزيز التحول الرقمي في خدمات الاتصالات.

ويأتي إطلاق الأجهزة الجديدة ضمن استراتيجية زين البحرين الرامية إلى توظيف أحدث التقنيات لتوفير خدمات أسرع وأكثر كفاءة، بما يواكب تطلعات العملاء ويعزز تجربة الاستخدام داخل الفروع.

وتوفر أجهزة الخدمة الذاتية المطورة تجربة رقمية أكثر تطورًا وسلاسة، من خلال إتاحة الوصول الفوري إلى مجموعة واسعة من الخدمات، تشمل تفعيل خطوط الدفع المسبق والدفع الآجل، وخدمات الألياف البصرية والإنترنت المنزلي والإنترنت المتنقل، وتحويل الأرقام من المشغلين الآخرين، واستبدال شرائح الاتصال أو التحويل إلى eSIM، إلى جانب دفع الفواتير وإعادة شحن الخطوط، عبر واجهة استخدام حديثة وشاشة أكبر وعالية الدقة تضمن سهولة الاستخدام والحفاظ على خصوصية العملاء.

وقال محمد مرهون، المدير التنفيذي الأول للتسويق ومبيعات قطاع الأفراد في زين البحرين، إن الشركة تواصل الاستثمار في الحلول الرقمية التي تعزز سرعة وكفاءة الوصول إلى الخدمات، مؤكدًا أن أجهزة الخدمة الذاتية الجديدة تمثل خطوة إضافية نحو توفير نقاط تواصل ذكية تمنح العملاء تجربة أكثر مرونة وسلاسة داخل الفروع.

وأضاف أن هذه المبادرة تعكس التزام زين البحرين المستمر بالابتكار والتميز، وتقديم خدمات رقمية متطورة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة.

من جانبه، أكد شبير مودي، المدير العام في (PIE)، أن إطلاق الجيل الجديد من أجهزة الخدمة الذاتية يجسد قوة الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، ويعكس رؤية مشتركة لتطوير حلول دفع وخدمات رقمية أكثر ذكاءً وسهولة وأمانًا.

وأشار إلى أن الأجهزة الجديدة تم تطويرها استنادًا إلى التحليلات التشغيلية وملاحظات العملاء، بهدف تقديم تجربة استخدام أكثر تطورًا، وتمكين المؤسسات من تقديم خدمات رقمية متقدمة ترتكز على الابتكار والكفاءة.

وتتوفر أجهزة الخدمة الذاتية الجديدة حاليًا في جميع فروع زين البحرين، بما يعزز قدرة العملاء على إنجاز معاملاتهم بسرعة وسهولة، ويدعم توجه المملكة نحو تسريع التحول الرقمي والارتقاء بجودة الخدمات.

خسائر «سابك» تتراجع 79.6% إلى 833 مليون ريال في الربع الثاني

قلصت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) صافي خسائرها العائدة إلى المساهمين بنسبة 79.6% خلال الربع الثاني من عام 2026، لتسجل 833 مليون ريال سعودي، مقارنة بخسائر بلغت 4.07 مليار ريال في الفترة نفسها من العام الماضي، بدعم من تراجع الخسائر غير المتكررة وتحسن أداء الاستثمارات.

وأظهرت نتائج الشركة تحولها إلى الخسارة على أساس ربعي، مقارنة بصافي ربح بلغ 13.2 مليون ريال في الربع الأول من العام الجاري، في ظل تراجع الإيرادات واستمرار الضغوط التي تواجه قطاع البتروكيماويات.

وأرجعت "سابك" تحسن نتائجها على أساس سنوي إلى انخفاض إجمالي خسائر العمليات غير المستمرة بنحو 3.79 مليار ريال، نتيجة عدم تكرار المخصصات وانخفاض قيمة الأصول المرتبطة بإغلاق وحدة التكسير في مصنع تيسايد بالمملكة المتحدة، والتي سُجلت في الفترة المماثلة من العام الماضي.

كما استفادت الشركة من تحسن نتائج المشاريع المشتركة غير التكاملية والشركات الزميلة، التي ارتفعت بنحو 732 مليون ريال، إلى جانب انخفاض تكاليف التمويل بمقدار 380 مليون ريال، نتيجة تراجع أثر التقييم العادل لأدوات المشتقات المالية المسجلة خلال العام الماضي.

في المقابل، تأثرت النتائج بانخفاض إجمالي الربح بنحو 1.87 مليار ريال نتيجة تراجع الإيرادات.

وبلغت إيرادات "سابك" خلال الربع الثاني 24.81 مليار ريال سعودي، مقارنة مع 26.15 مليار ريال في الربع الأول من العام، في وقت أشارت فيه الشركة إلى أن ارتفاع متوسط أسعار بيع المنتجات ساهم في الحد من تأثير انخفاض الكميات المباعة، رغم استمرار التحديات في سلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية.

وعلى مستوى النصف الأول من عام 2026، نجحت "سابك" في تقليص خسائرها بنسبة 84.5% لتبلغ 820 مليون ريال سعودي، مقارنة بخسائر بلغت 5.28 مليار ريال خلال الفترة نفسها من عام 2025، بما يعكس تحسنًا ملحوظًا في الأداء المالي رغم استمرار الضغوط التشغيلية التي تواجه صناعة البتروكيماويات عالميًا.

البنمحمد رئيسًا للخدمات المصرفية للأعمال في بيت التمويل الكويتي - البحرين

محمد البنمحمد

دانة بوخماس

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن بيت التمويل الكويتي – البحرين تعيين محمد البنمحمد في منصب رئيس الخدمات المصرفية للأعمال، في خطوة تعكس استراتيجية البنك الرامية إلى تمكين الكفاءات الوطنية وتعزيز دوره في تطوير الخدمات المصرفية الموجهة لقطاع الأعمال، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويأتي التعيين ضمن جهود البنك المستمرة لاستقطاب الكفاءات البحرينية وتطويرها، بما يدعم خطط النمو المستدام، ويرفع كفاءة الأداء المؤسسي، ويعزز القدرة على تقديم حلول مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات السوق والعملاء.

ويمتلك البنمحمد خبرة تمتد لأكثر من 18 عامًا في القطاع المالي والمصرفي، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الكلية الجامعية بالبحرين. وقبل انضمامه إلى بيت التمويل الكويتي – البحرين، شغل منصب مدير قطاع الأعمال في شركة سداد البحرين، حيث قاد عددًا من المبادرات والمشروعات التي أسهمت في تطوير الأعمال وتعزيز الأداء وتحقيق النمو.

وسيتولى البنمحمد قيادة قطاع الخدمات المصرفية للأعمال، مع التركيز على تنمية أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ استراتيجية القطاع، وتعزيز النمو والربحية، وتوسيع الحضور في السوق من خلال تطوير حلول مصرفية مبتكرة، إلى جانب الإشراف على استراتيجيات تصنيف العملاء وإدارة المحافظ المصرفية، ودعم تطوير المنتجات والخدمات وفق أعلى معايير إدارة المخاطر والامتثال.

وقالت دانة بوخماس، رئيس الموارد البشرية والتحول والتطوير في مجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين، إن استقطاب الكفاءات البحرينية المؤهلة وتمكينها من تولي مناصب قيادية يمثل ركيزة أساسية في استراتيجية البنك، مؤكدة أن الاستثمار في رأس المال البشري يسهم في دعم مسيرة التطوير وتعزيز تنافسية البنك على المدى الطويل.

وأضافت أن الخبرات التي يتمتع بها محمد البنمحمد ستدعم خطط البنك لتطوير قطاع الخدمات المصرفية للأعمال، وتعزيز القيمة المقدمة للعملاء، مشيرة إلى أن البنك يواصل توفير بيئة عمل محفزة تسهم في تنمية المواهب الوطنية وترسيخ ثقافة الابتكار والتطوير المستمر.

ويؤكد بيت التمويل الكويتي – البحرين من خلال هذا التعيين مواصلة الاستثمار في الكفاءات الوطنية، وتعزيز مساهمتها في قيادة مختلف القطاعات المصرفية، بما يدعم استراتيجيته للنمو، ويرسخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في مملكة البحرين.

البحرينية الكويتية للتأمين تنضم إلى برنامج «مكافآت الولاء الوظيفي»

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت الشركة البحرينية الكويتية للتأمين انضمامها إلى برنامج «مكافآت الولاء الوظيفي»، إحدى المبادرات التابعة لـ صندوق الأمل، في خطوة تستهدف تعزيز ثقافة التقدير الوظيفي وترسيخ بيئة عمل داعمة للاستقرار والانتماء المؤسسي.

وأكدت الشركة أن انضمامها إلى البرنامج يأتي تقديرًا للدور الذي يؤديه موظفوها في دعم مسيرة النمو والنجاح، وحرصًا على تكريم سنوات العطاء والإسهامات التي أسهمت في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وقالت عائشة المحميد، مدير أول الموارد البشرية، إن الشركة تفخر بالانضمام إلى البرنامج، الذي ينسجم مع نهجها في تقدير موظفيها والاعتزاز بجهودهم، مؤكدة أن الكوادر البشرية تمثل الركيزة الأساسية لاستدامة النمو والتميز المؤسسي.

وأضافت أن هذه الخطوة تأتي ضمن جهود الشركة لتعزيز ثقافة الوفاء والتقدير داخل بيئة العمل، ودعم المبادرات التي تسهم في رفع مستويات الرضا الوظيفي وتعزيز الانتماء المؤسسي.

من جانبها، رحبت إيمان الشيباني، ممثل صندوق الأمل، بانضمام الشركة إلى البرنامج، معتبرة أن هذه الخطوة تعكس اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بتكريم موظفيها وترسيخ ثقافة الاعتراف بالعطاء والاستمرارية في العمل.

ويهدف برنامج «مكافآت الولاء الوظيفي» إلى تكريم الموظفين في الجهات المشاركة تقديرًا لسنوات خدمتهم وإسهاماتهم، من خلال تقديم مكافآت شهرية، إضافة إلى المكافأة الوطنية الكبرى بقيمة 8,800 دينار بحريني، ومكافأة الشباب البحريني بقيمة 1,000 دينار بحريني.

المنصة الاقتصادية

حيث تتحول الأخبار إلى فرص حقيقية

www.economyzone.net

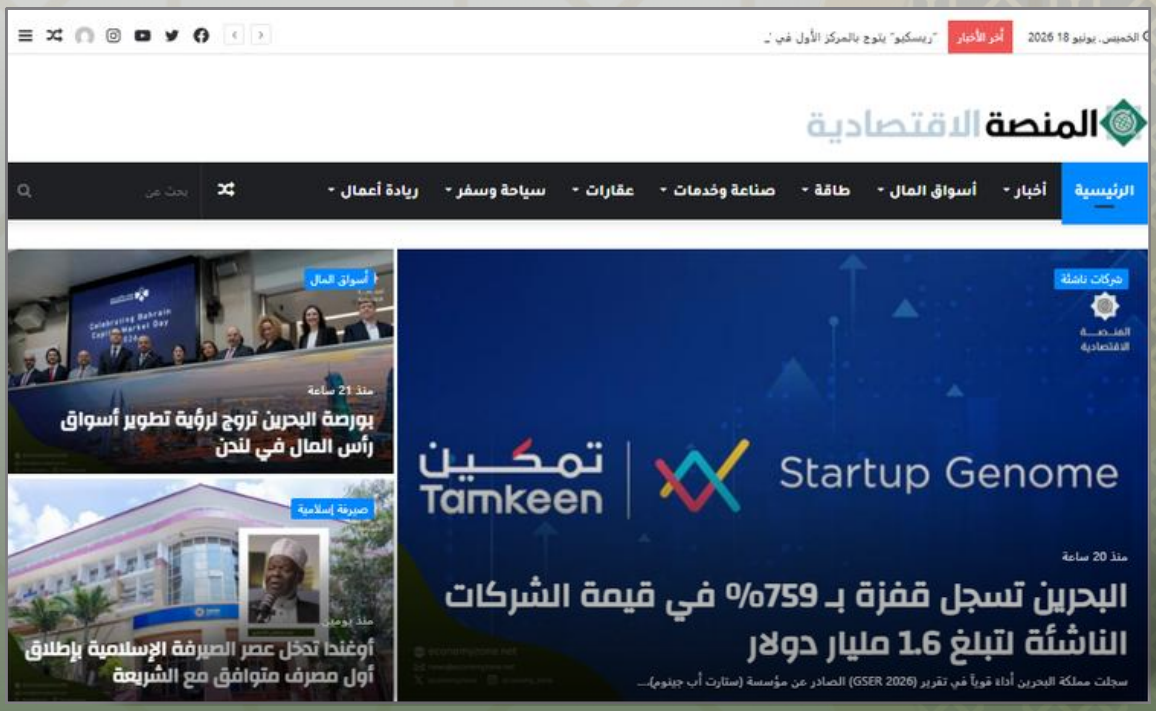

من البحرين إلى العالم..
تغطية على مدار الساعة لأهم أخبار الاقتصاد والأعمال والاستثمار في البحرين والخليج والعالم، مع تحليلات تساعدك على رؤية ما وراء الأرقام

economyzone

YouTube
economyzonechanal

news@economyzone.net +973 3662 2618